الجمهورية الديموقراطية الشعبية
**republique algerienne demoquratique et popolaire**

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــة بومـــــــرداس
كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم االإقتصتادية

**ministère de enseignement supérieur et de la recherche scientifique**

**université de Boumerdes**
**faculté des sciences économie commerciale et sciences de gestion**

**SGGP 79**

**مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر**

**تخصص: تسيير عمومي**

**الموضوع:**

# مساهمة قطاع الصيد البحري في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية بومرداس–دراسة حالة مديرية الصيد البحري لولاية بومرداس–


**من إعـــداد الطالبين:**

- **لاميني بدرالدين**
- **نعاب محمد**

**تحت إشراف الأستاذ:**

**د/ تقار عبد الكريم**


**دفعة 2022**

**السنة الجامعية: 2022/2021**

بسم الله الرحمن الرحيم

# كلمة شكر

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ " وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ"

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمد لله الذي وفقنا و أعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع

فالإنسان مهما ارتقى و سما في هذه الحياة، ومهما حقق من نجاح يبقى نجاحه مرتبطا بجهات أخرى، ولذلك وجب عليه أن يعترف بالفضل المقدم إليه من طرف الآخرين و أولى الناس اعترافا بالفضل الأستاذ المشرف على هذا العمل الأستاذ " تقار عبد الكريم " الذي لم يبخل علينا بنصائحه و توجيهاته القيمة، و كان خير عون لنا حفظه الله و أطال في عمره ليبقى شمعة تضيئ دروب العلم و المعرفة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل طاقم مديرية الصيد البحري و الموارد الصيدية – بومرداس– الذين رافقونا طيلة فترة تربصنا.

rawpixel

# الإهداء

إلى العائلة الكريمة

الذين كلما رفعنا القلم لكتابة الإهداء تتسارع لهم عبارات الحب والإمتنان

إلى شباب الجزائر

الذين سلكوا طريق البحر هاجرين في قوارب الموت و لحقوا حتفهم ، لو دامت لغيرنا ما وصلت إلينا ، نسأل الله أن ينعمكم بالفردوس الأعلى من الجنة

إلى كل الأصدقاء و الأحبة

الذين التقينا بهم في دروب هذه الحياة و الذين لم نلتقي بهم ، مهما افترقنا على أسقاع هذا العالم " و لا تنسوا الفضل بينكم "

إلى طلاب العلم و المعرفة

الذين ينيرون شموعهم في ظلمات الجهل ، وصية الله فيكم أن تنقذوا هذا الجيل قبل فوات الاوان ، دمتم ذخرا للدين و الوطن

و إلى كل من وسعهم القلب و لم ينصفهم القلم

**لاميني بدرالدين**

rawpixel

# الاهداء

الى والدي أطال الله في عمرهما

الى من كان أمله كبيرا بي و ثقته أكبر ، الى قدوتي و مثلي الأعلى ، الذي أعطاني من عطفه و حنانه من دون حساب، " أبي " الذي رسم البسمة، فوق شفتاي و أودع الفرحة في عيناي

إلى من ورد فيها قول رسول الله صلى الله عليه و سلم " أمك ثم أمك ثم أمك " الى من أضاءت شمعة حياتي ، "أمي" التي صرخت من أجلي ، سعت لفرحتي و حزنت لحزني

الى أشقاء العمر و رفاق الحلو و المر ، الى من احاطوني بجو من السعادة و الحنان اخواتي و أبنائهم ، الى أعز الأصدقاء و الصديقات و كل زملائي و زميلاتي

الى رفيقي في هذا العمل " بدرالدين "

الى كل من وسعهم قلبي و لم تسعهم ورقتي اهدي ثمرة جهدي

**نعاب محمد**

rawpixel

# فهرس
# المحتويات

## فهرس المحتويات

**كلمة شكر**

**الاهداء**

**فهرس المحتويات**

**قائمة الجداول**

**مقدمة** .....أ-هـ

**الفصل الأول: الإطار النظري لقطاع الصيد البحري والتنمية المحلية**

**تمهيد الفصل** .....**02**

**المبحث الأول : عموميات حول قطاع الصيد البحري في الجزائر** .....**03**

المطلب الأول: تعريف قطاع الصيد البحري و أهميته .....03

المطلب الثاني: النشاطات و العوامل المؤثرة في قطاع الصيد البحري.....06

المطلب الثالث: مكانة قطاع الصيد البحري في البحر الأبيض المتوسط .....08

**المبحث الثاني : التأصيل النظري و المفاهيمي للتنمية المحلية**.....**10**

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية و أهدافها .....10

المطلب الثاني: محددات التنمية المحلية و مصادر تمويلها .....12

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية .....17

المطلب الرابع: متطلبات التنمية المحلية .....20

**المبحث الثالث: الصعوبات التي تواجهها التنمية المحلية في الجزائر** .....**22**

المطلب الأول: الصعوبات التنظيمية .....22

المطلب الثاني: الصعوبات المالية و التقنية.....23

**خلاصة الفصل** .....**24**

**الفصل الثاني: دور قطاع الصيد البحري في تحقيق التنمية المحلية**

**تمهيد الفصل** .....**26**

**المبحث الأول: الدور التنموي للجماعات المحلية**.....**27**

المطلب الأول: تعريف الجماعات المحلية .....27

المطلب الثاني: دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية .....27
المطلب الثالث: دور الولاية في تحقيق التنمية المحلية .....34
**المبحث الثاني: دور قطاع الصيد البحري في تحقيق التنمية المحلية.....37**
المطلب الأول: دور تربية المائيات في تحقيق التنمية المحلية .....37
المطلب الثاني: دور الموانئ في تحقيق التنمية المحلية .....41
المطلب الثالث: دور الثروة السمكية في تحقيق التنمية.....42
**المبحث الثالث: مشاكل و افاق قطاع الصيد البحري.....45**
المطلب الأول: مشاكل قطاع الصيد البحري .....45
المطلب الثاني: افاق قطاع الصيد البحري .....45
**خلاصة الفصل .....47**
**الفصل الثالث: دراسة ميدانية على مستوى مديرية الصيد البحري لولاية بومرداس**
**تمهيد الفصل.....49**
**المبحث الأول: لمحة عن قطاع الصيد البحري في ولاية بومرداس .....50**
المطلب الأول: الهياكل المينائية لولاية بومرداس.....50
المطلب الثاني: وسائل الإنتاج و دورها في تحقيق التنمية.....51
المطلب الثالث: المنشآت القاعدية البحرية .....54
**المبحث الثاني: دور الثروة السمكية في تحقيق التنمية المحلية .....59**
المطلب الأول: الإنتاج السمكي المحصل.....59
المطلب الثاني: التسويق السمكي .....60
المطلب الثالث: المؤشرات الإقتصادية و الإجتماعية.....61
**المبحث الثالث : دور تربية المائيات في تحقيق التنمية المحلية.....63**
المطلب الأول: المشاريع المنجزة .....63
المطلب الثاني: النشاطات المتنوعة على مستوى الولاية.....67
المطلب الثالث: إنجازات مؤسسة تسيير الموانئ على مستوى الولاية .....77

**خلاصة الفصل** ..... 78

**الخاتمة** ..... 80

**المراجع** ..... 83

# قائمة الجداول

## قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | أهم البنى الأساسية للصيد المتواجدة على مستوى الولاية إلى غاية 31 ديسمبر 2021 | **53** |
| **02** | الأسطول البحري المسجل | **60** |
| **03** | المؤشرات الإجتماعية الإقتصادية | **62** |
| **04** | عدد مشاريع تربية المائيات المطالبة بحق الامتياز | **63** |
| **05** | حصيلة إنتاج تربية المائيات | **67** |
| **06** | نشاط طب العمل | **67** |
| **07** | عدد الملفات التي تم دراستها من طرف CNAS خلال سنة 2021 | **68** |
| **08** | الجمعيات المهنية الناشطة في قطاع الصيد البحري لولاية بومرداس | **69** |
| **09** | الوضعية المالية للمشاريع المسجلة الى غاية 2021/12/31 | **70** |
| **10** | خطة عمل الفرق المختلطة (تجارة / صيد بحري) | **74** |
| **11** | خرجات التفتيش والمراقبة للفصل الرابع من سنة 2021 | **75** |

# المقدمة

**مقدمة**

يعتبر قطاع الصيد البحري من القطاعات الاقتصادية و الاستراتيجية في العالم ككل نظرا الى حجم الثروة السمكية المتاحة و الإمكانيات البشرية المدخرة لاستغلالها في كل بلد، فهو من القطاعات التي يعول عليها في تحقيق التنمية و مجالا هاما للتقدم و مصدرا لخلق الثروات و مؤشرا لقياس الازدهار الاقتصادي، وقد حاز هذا القطاع في الجزائر اهتمام السلطات بالشكل الذي جعله مسارا جديدا ضمن الخطط الاقتصادية الحالية و المستقبلية.

يعتبر قطاع الصيد البحري في الجزائر مصدرا هاما للغذاء و مناصب العمل، و هو يوفر كميات كبيرة من المنتجات السمكية على مستوي السوق الإستهلاكية، وهو الأمر الذي توجب معه إعادة هيكلة هذا القطاع و العمل على ترقيته بما يتناسب مع أهميته الإقتصادية في أن يصبح قطاعا بديلا عن المحروقات، مع الأخذ بعين الإعتبار كل المناطق الساحلية الصيدية و إستغلالها بشكل الأمثل، و البحث في ذات الوقت عن مناطق جديدة للإستثمار الصيدي فيها و مراعات منتجاتها الصيدية.

يعد هذا القطاع من القطاعات الواعدة في المرحلة القادمة و المستقبلية نظرا لما تمتلكه الجزائر من شريط ساحلي طويل فيه عدة مناطق صيد تشكل حوضا للثروة السمكية في الجزائر، وتعتبر ولاية بومرداس احدى هذه الولايات، فهي تزخر بثروات هامة مزدوجة الطبيعة، زراعية و صيدية، و الذي أصبح يعول عليه في تحقيق التنمية المحلية .

وللوقوف أكثر على حقيقة هذا القطاع و دوره في تحقيق التنمية المحلية في ولاية بومرداس يتم الوصول اليها من خلال زيادة الإنتاجية في العمل و التكامل المتزايد لأنشطة الصيد البحري و الإنتاج السمكي و تطور مؤسسات الصيد البحري و هذا يتطلب التركيز على استغلال التكنولوجيات الحديثة لرفع الإنتاجية و تحسين الجودة و بالتالي تنمية قطاع الصيد البحري

بعد هذا الطرح تتبلور إشكالية هذه الورقة البحثية في السؤال التالي :

**مامدى مساهمة قطاع الصيد البحري في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية بومرداس ؟**

1- **الأسئلة الفرعية:** ومن أجل الإحاطة أكثر بالموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بقطاع الصيد البحري و ما هي مكانته في البحر الأبيض المتوسط؟

- ما المقصود بالتنمية المحلية و كيف يساهم قطاع الصيد البحري في تحقيقها؟
- كيف يتم تحقيق التنمية المحلية من خلال مشاريع قطاع الصيد البحري في ولاية بومرداس؟

**2-الدراسات السابقة:**

توجد عدة دراسات سابقة حول الموضوع الدراسة ومن بينها ما يلي:

- دراسة مواعي بحرية و تواتي خديجة 2022/2021، مجلة بعنوان نشاط الصيد فرصة للإستثمار وإحداث تنمية محلية-ولاية مستغانم نموذجا- جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ،المجلد 18 العدد 28 ، بحيث جاءت إشكالية هذه الورقة البحثية – ما هي مؤهلات الإستثمار في نشاط الصيد على مستوى ولاية مستغانم؟ و تم من خلال هذا البحث تسليط الضوء على أهمية نشاط تربية المائيات كأحد المجالات القوية لخلق مشاريع إستثمارية في مجال الثروة السمكية و التي من شأنها تحقيق التنمية المحلية، و تمت دراسة هذا البحث على مستوى ميناء مستغانم.
- دراسة كمال بودانة 2014/2013، مذكرة ماجستير بعنوان أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية-دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح- الجلفة، جامعة محمد خيضربسكرة، بحيث جاءت إشكالية هذه المذكرة – هل للرقابة الإدارية أثر على التنمية المحلية في بلدية حاسي بحبح؟ و تم من خلال هذا البحث معرفة أساليب و وسائل الرقابة الإدارية و تأثيرها على التنمية المحلية، و تمت دراسة هذا البحث في بلدية حاسي بحبح-الجلفة-
- دراسة شويح بن عثمان 2011/2010، مذكرة ماجستير بعنوان دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية- دراسة حالة البلدية- جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، بحيث جاءت إشكالية هذه المذكرة – ما مدى نجاح البلدية في مهمة التنمية المحلية؟ وتم من خلال هذا البحث الإستناد على الصلاحيات المخولة للجماعات المحلية و المنصوص عليها ضمن نظامها القانوني، كما تناول هذا البحث دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية و بالأخص حالة البلدية

3-**فرضيات البحث:**تتمثل فرضيات البحث فيمايلي:

- يتمثل نشاط الصيد البحري في القبض على الأسماك التي تعيش في مجالات مائية بحرية أو إقليمية ايا كانت طبيعة مياهها و هو يشمل الصيد القاري و الصيد في البحر و كذا تربية المائيات.

- تتجلى أبعاد التنمية المحلية في التمويل المركزي و صناديق الضمان و الهبات و الوصايا كما تتمثل أهدافها في تحقيق التوازن في الإنفاق العام و الرقابة المالية
- يتم تحقيق التنمية المحلية من خلال شراكة قطاع الصيد البحري مع مؤسسات أجنبية بالإضافة الى الإستثمار في القطاع من خلال مشاريع تنموية محلية

4- **أسباب اختيار البحث:** يمكن تقسيم أسباب إختيار البحث إلى:

- أسباب موضوعية: تتمثل في:
  - مدى مساهمة قطاع الصيد البحري في تحقيق التنمية المحلية.
  - علاقة الموضوع بالتخصص الذي ندرسه.
- أسباب شخصية: تتمثل في:
  - الرغبة في دراسة الموضوع نظرا للأهمية التي يحظي بها.
  - تزويد مكتبة الجامعة بالمراجع المتعلقة بقطاع الصيد البحري و دوره في تحقيق التنمية المحلية

5- **أهمية البحث:** تكمن أهمية الدراسة في أن:

- تعتبرالتنمية المحلية من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلقى اهتمام كبيرا في التسيير العمومي
- يعتبر قطاع الصيد البحري أداة مهمة لتحقيق التنمية المحلية

6- **أهداف البحث:** تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- محاولة عرض الجانب النظري المتعلق بالصيد البحري و كذلك مدى تأثره ببعض المتغيرات الإقتصادية
- محاولة تحديد دور قطاع الصيد البحري في تحقيق التنمية المحلية و مدى مساهمته في توفير فرص العمل
- التعرف على مختلف الحصائل السنوية في مجال الموانئ و الثروة السمكية و تربية المائيات
- محاولة تطبيق الجانب النظري على ارض الواقع من خلال الجانب التطبيقي.

7- **حدود البحث:** للدراسة حدود موضوعية، مكانية وأخرى زمنية تتمثل في ما يأتي:

- الحدود الموضوعية:

تم التطرق إلى موضوع " مساهمة قطاع الصيد البحري في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية بومرداس – دراسة حالة مديرية الصيد البحري لولاية بومرداس–".

- الحدود المكانية: تمت الدراسة علي مستوي مديرية الصيد البحري في ولاية بومرداس عند رئيس مصلحة
- الحدود الزمنية: اقتصرت هذه على دراسة حالة المؤسسة من خلال الإحصائيات الإنتاجية السنوية من سنوات 2017/ 2021
- **صعوبات البحث** : قلة الدراسات و المراجع التي تناولت موضوع الصيد البحري.
- صعوبة الحصول على المعلومات من المؤسسة محل الدراسة.

8- **منهج البحث:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك في الجانب النظري من هذا العمل ، اعتمادا على مختلف المراجع ذات الصلة بالموضوع، في حين ارتكزنا على المنهج التحليلي في دراسة الحالة.

9- هيكل البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول حيث تطرقنا في الفصل الأول الى الإطار النظري لقطاع الصيد البحري و التنمية المحلية و قسمناه الى ثلاثة مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول الى عموميات حول قطاع الصيد البحري من حيث التعريف و الأهمية و ذكر الأنشطة و المكانة و في المبحث الثاني الى التنمية المحلية تعريفها، أهدافها، المحددات و المصادر، الأبعاد و المتطلبات و تم التطرق في المبحث الثالث الى الصعوبات التي تواجهها التنمية المحلية التنظيمية و المالية و الفنية

اما الفصل الثاني كان موضوعه حول دور قطاع الصيد البحري في تحقيق التنمية المحلية حيث قسمناه الى ثلاثة مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول الى الدور التنموي للجماعات المحلية من حيث التعريف و دور البلدية و الولاية في تحقيق التنمية المحلية وفي المبحث الثاني الى دور قطاع الصيد البحري في تحقيق التنمية المحلية و ذلك من خلال دور تربية المائيات و الموانئ و الثروة السمكية في تحقيق التنمية المحلية و في المبحث الثالث ذكرنا افاق و مشاكل قطاع الصيد البحري

و كما تطرقنا في الفصل الثالث الى الدراسة الميدانية حيث حاولنا إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي بحيث قسمنا هذا الفصل الى ثلاثة مباحث بالنسبة للمبحث الاول الهياكل المينائية لولاية بومرداس بحث تم التعريف بميناء دلس، زموري البحري، جنات و كذلك تطرقنا الى وسائل الإنتاج و دورها في تحقيق التنمية المحلية و المنشأت القاعدية البحرية و تطرقنا في المبحث الثاني الى دور الثروة السمكية في تحقيق التنمية بحث ذكرنا الإنتاج السمكي المحصل و التسويق السمكي و المؤشرات الإقتصادية و الإجتماعية لقطاع الصيد البحري

# الفصل الأول

# الإطار النظري لقطاع الصيد البحري والتنمية المحلية

**تمهيد الفصل**

يمثل قطاع الصيد البحري أهم البدائل المطروحة نظرا لما تملكه الجزائر من شريط ساحلي يمتد على أكثر من 1280كلم و مسطحات مائية كبيرة فلطالما ساهم هذا القطاع في تحقيق المنافع الاقتصادية للسكان على مستوى العالم منذ القدم، كما ساهم هذا القطاع بإحداث التنمية المحلية بتنوع موارده البحرية فقد أكدت دراسات مؤخرا أن قطاع الصيد البحري قد حظي بالنصيب الأوفر من الاهتمام من طرف السلطات فيما يخص ترقية نشاط الصيد البحري و تعزيز دوره في تحقيق التنمية المحلية

ولكن بالرغم من ذلك لا يزال النقص يعتري اكتمال تحقيق مساعيه المرسومة و ذلك بسبب وجود العديد من المشاكل التي تطرح نفسها و التي تحتاج الى خطط تكميلية لمعالجتها من أجل التسيير العقلاني لمواردها و إسهامها على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي

و من خلال دراستنا لهذا الفصل سنقوم بإعطاء لمحة بسيطة عن هذا القطاع و البداية ستكون حول عموميات قطاع الصيد البحري

## المبحث الأول : عموميات حول قطاع الصيد البحري في الجزائر

تعتبر الجماعات المحلية جزءا لايتجزأ عن الدولة، أي انها تابعة لها بالرغم من كونها صورة من صور اللامركزية الادارية، اذ تعتبر أسلوب من اساليب التنظيم الإداري، بحيث تساهم في تحقيق التنمية المحلية من خلال دور البلدية في إشراك المواطنين في تسيير الشؤون العمومية في مجال التهيئة و العمران و دور الولاية في التخطيط و البرمجة و في مجال الفلاحة و الري و السكن و دعم التجهيزات.

من هذا المنطلق سنتناول في هذا المبحث ما يلي:

المطلب الأول: تعريف قطاع الصيد البحري و أهميته

المطلب الثاني: النشاطات و العوامل المؤثرة في قطاع الصيد البحري

المطلب الثالث: مكانة قطاع الصيد البحري في البحر الأبيض المتوسط

### المطلب الأول : تعريف قطاع الصيد البحري و أهميته

حاولت الجزائر من خلال مختلف البرامج التنموية المعتمدة النهوض بقطاع الصيد البحري , لأنه يمثل احد البدائل المطروحة للتنمية الإقتصادية بالنظر الى ما تملكه الجزائر من امكانيات , حيث عرف نموا مستمرا منذ الاستقلال و هو ما يعكس الاهتمام الذي أولته له الدولة و يسمح بالوقوف على مدى نجاح السياسات المبذولة في هذا المجال.

#### الفرع الأول : تعريف الصيد البحري:

**1-المفهوم العام:** فالصيد البحري هو نشاط القبض على الأسماك التي تعيش في مجالات مائية بحرية أو إقليمية ' ايا كانت طبيعة مياهها و هو يشمل الصيد القاري و الصيد في البحر و كذا تربية المائيات , و حسب نفس الباحثين فإن للقطاع أهمية من خلال الدور البارز الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية

و الاجتماعية في العديد من الدول عن طريق مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الخام و مشاركته بموازنة الميزان التجاري و اشباع الحاجات الغذائية للسكان و كذا خلق فرص العمل [1].

**2- المشرع الجزائري:** عرفه المشرع الجزائري على أنه '' كل نشاط يرمي الى قبض او جمع او استخراج موارد بيولوجية يمثل الماء وسط حياتها الدائم أو الغالب ''[2]

**الفرع الثاني: خصائص قطاع الصيد البحري:** تتمثل الخصائص الاساسية لقطاع الصيد البحري فيما يلي[3]:

**1- السياق البيئي :** ان العوامل المناخية المناسبة عموما لا تعيق بشكل كبير نشاط الصيد البحري , بالفعل يمكن التأكد من ذلك من خلال عدد ايام النشاطات او أيام الإبحار , الذي يقدر بمعدل 210 يوم , حيث يمثل هذا العدد مؤشرات اقتصادية مقبولة لنشاط الصيد البحري في مجال الربح اكثر منه بالنسبة لأمن الملاحة.

**2- الظروف المناخية :** يوفر التكوين الجغرافي للساحل ذرائع عامة للصيد البحري و تربية المائيات في الجزائر , فعلا يمثل الساحل الجزائري بمنطقته البحرية مواقع معتبرة و متنوعة من حيث شكلها و عددها و طبيعتها :

- خلجان و خلجان صغيرة
- مناطق رطبة ساحلية بمياه عذبة
- أعماق رملية و موحلة و حصوية
- سواحل رملية و صخرية من شواطئ

تشكل كل هذه الواجهات و الخصائص ثروة طبيعية لا يستهان بها , تعتبر مصدر فخر لقطاع الصيد البحري و الموارد الصيدية , شأنها شأن الثروات الطبيعية العديدة التي تتمتع بها بلادنا.

---

[1] نوزاد عبد الرحمان، حسن ابراهيم المهندي، عيسى جمعة ابراهيم، مقدمة في اقتصاديات البيئة، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2010

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01-11 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 هـ الموافق ل 3 يوليو 2001، يتعلق بالصيد البحري و تربية المائيات، المادة 02

[3] الاستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري و تنمية المائيات

**3- شكل الساحل :** تسمح الحالة الوعرة لتضاريس الأعماق البحرية بالحد من الصيد البحري باستعمال الجياب و بالتالي المحافضة على المخازن من الاستغلال المفرط بشتى أشكاله.
تأوي الأعماق الوعرة ايضا , انواعا من الأسماك الجد قيمة مثل الطرستوج و سمك المارة، حيث أنها تمثل المناطق المفضلة لبعض الأنواع الحساسة، كما أنها توفر المواد الضرورية لنمو الأنواع الحيوانية ذات الأهمية في السلسلة الغذائية، مثل الطحالب والإسفنجيات و كذا المرجان الأحمر الذي يعد من أهم الموارد.

**الفرع الثالث : أهمية قطاع الصيد البحري:** يعتبر الصيد البحري من الأنشطة التي يمارسها الإنسان منذ أزل الزمان، و تخر الجزائر بمكانة جيواستراتيجية ممتازة، يميزها إطلالتها على البحر الابيض حيث تعتبر من بين 23 دولة المطلة عليه بشريط ساحلي طوله 1280 كلم، و تضم الجزائر 14 ولاية ساحلية و 31 ميناء من أهمها ميناء الجزائر

تتوفر الجزائر على مساحة بحرية خاضعة للقضاء الوطني مخصصة للصيد البحري تقدر ب 9.5 مليون هكتار ضمن البحر الأبيض المتوسط، منها 15% خاصة بالجياب يقدر احتياطي الموارد الصيدية البحرية ب 500000طن، كما أن الساحل الجزائري يحتوي على إحتياطي كبير من المرجان الأحمر و الإسفنجيات، إضافة الى المخزون الهائل من الثروة السمكية و المقدرة بأكثر من 194 نوع، و تحتوي الجزائر ايضا على حوالي 100000 هكتار من مسطحات المياه الطبيعية و الإصطناعية الصالحة لتطوير أنشطة تربية الأحياء المائية و المصايد الداخلية [1]

و قد قامت الوزارة الوصية تخصيص حوالي 900 مليار سنتيم لدعم الأحواض المائية وتربية المائيات، و هو ما يمكن اعتباره بمثابة المؤشر الإيجابي لدخول عالم التصدير خارج المحروقات، و هو الأمر الذي جعل وزارة الصيد البحري و تربية المائيات تتبنى استراتيجية تنموية حقيقية قد تجعل الإستثمار لهذا النشاط قادر على خلق الثروة و المساهمة في معدل نمو الإقتصاد الوطني من خلال تحقيق تنمية محلية

[1] مواعي بحرية، تواتي خديجة، نشاط الصيد فرصة للإستثمار و إحداث التنمية المحلية-ولاية مستغانم نموذجا-، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18/ العدد 28، جامعة عبد الحميد بن باديس،2022 ، ص 399

حقيقية، وفي هذا السياق، فقد تم إبرام عديد الإتفاقيات و ذلك في إطار الشراكة مع المتعاملين الأجانب، و التي يعول عليها في تصدير ما لا يقل عن 70 % من الأسماء الجزائرية بعد الإكتفاء الذاتي [1].

**المطلب الثاني : النشاطات والعوامل المؤثرة في قطاع الصيد البحري**

غالبا ما يشير تطوير نشاط الصيد البحري الى عملية تحديث و تجديد للأنشطة المختلفة بما في ذلك الصيد الحرفي و الساحلي و في اعالي البحار و المحيطات، بالاضافة الى العوامل التقنية و الطبيعية التي تساعد في تكامل متزايد لأنشطة الصيد و الإنتاج السمكي

**الفرع الأول : نشاطات الصيد البحري:** يسمح الموروث الطبيعي بخصائصه بتوفير العديد من نشاطات الصيد البحري و حسب منطقة و نوعية النشاط نذكر ما يلي :

**1- الصيد البحري الحرفي** : تتوفر الأعماق الوعرة على كم كبير من الثروة الحيوانية و النباتية المميزة و المهمة، مما يمكن من ممارسة الصيد الحرفي، هذا النوع من الصيد البحري يتناسب بشكل جيد مع شبك صغيرة المستعمل في القوارب الصغيرة، و الذي يساهم بشكل فعال ما يلي :

- استقرار المجموعات السكنية الساحلية المعزولة و المنحصرة.
- الاستجابة لطموح المجموعات السكنية المنتشرة على طول الساحل و خاصة منها الشباب.
- احداث نشاطات مربحة تساهم في الإستهلاك الفردي لهؤلاء السكان و خاصة في المناطق المعزولة و الجبلية.

**2- الصيد البحري الساحلي** : تمثل المياه القارية الجزائرية بتنوعها الطولي و العرضي فضاءا بحريا معتبرا و يتم استغلال هذه المساحة البحرية في معظم الأحوال حسب نوعين من الصيد البحري و هما : الصيد بالشبك السطحي و الصيد بالشبك الجيبي، رغم أن البحر المتوسط يعتبرأقل غنى مقارنة مع الواجهة الأطلسية، إلا أنه يبقى مصدرا لتموين السكان الساحلين المحاذية لهم و هكذا، لأن هذه المنطقة الساحلية تمون تقريبا معظم السوق الجزائرية، بواسطة هذين النوعين من الصيد البحري، حيث تمثل

---

[1] درار نورة و بوتربيات عائشة، الموقع الإستراتيجي و تأثيره على الصيد البحري-ميناء مستغانم نموذجا، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2014، ص 38

المنطقة الساحلية ميدانا مناسبا لاستغلال المهن الصغيرة من قوارب صيد السردين و الجياب، و من هنا ترسخت تقاليد الصيد البحري و الإستهلاك عند سكان الساحل[1]

و من أهم الموارد الصيدية الغنية و المتنوعة الخاصة و البيولوجية نجد ما يلي :

- الموارد السطحية عن طريق تطوير قوارب صيد السردين باستعمال وسائل بكشف الأسماك و الاستغلال العقلاني لكل مناطق الصيد البحري.
- الموارد التي تعيش في الأعماق الوعرة من المياه القارية عن طريق إعادة تأهيل المهن الصغيرة و التقنيات المتعلقة بها من جمع و صيد بحري.
- الموارد التي تعيش في الأعماق القابلة للتجييب و ذلك بتنمية الطاقات و مردود الجياب، من خلال توزيع أحسن لمجهود الصيد البحري
- الموارد الخاصة للمنطقة الساحلية و خاصة منها المرجان و الطحالب و الأصداف الساحلية و ذلك من خلال إعداد خرائط توزع هذه الموارد و تطوير المهن المتعلقة بها [2]

**3- الصيد في أعالي البحار** : يمارس الصيد في أعالي البحار بالإبحار لعدة أيام، و يشمل الصيد البحري نصف المصنع ( سفن صيد بحري لا يزيد طولها عن 25م، للمناطق الواقعة بين 6 و 12 ميلا بحريا )، و الصيد البحري المصنع ( سفن صيد يزيد طولها عن 35م لمناطق تقع ما وراء 12 ميلا بحريا).

**4- الصيد في المحيطات:** إن الجزائر ليست بلدا متوسطيا فحسب، حيث أننا إذا اطلعنا على الخريطة الجغرافية يتبين أن بلادنا قريبة من المحيط الأطلسي لذلك يعتبر هذا الموقع الجيواستراتيجي امتيازا للنشاط الإقتصادي المرتبط بالصيد البحري أو التجارة البحرية كما يشكل هذا القرب فرصة اقتصادية تتعلق بالتكلفة و الربح

كما هناك نشاطات للدعم و الإنتاج و وسيلة الإنتاج مثل صناعة معدات و تجهيزات الصيد البحري و صناعة و تصليح السفن ، كما أن اي عملية إنتاجية تستعمل فيها الة أو تجهيزات بمحركات ، تتطلب وجوبا صناعتها المسبقة و صيانتها في إطار استغلالها .

---

[1] وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية، قطاع الصيد البحري في الجزائر، الحاضر و المستقبل 2002.

[2] وزارة الصيد البحري و الوارد الصيدية، نظام المرافقة للإستثمار المنتج في شعب الصيد البحري و تربية المائيات، نوفمبر 2013.

**الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في الصيد البحري:** من العوامل الأساسية نجد [1] :

**1- تقنيا:** اي المراقبة التقنية لكل من العدة من حيث الالات و شبابيك الصيد البحري و كذا عتاد الصيد ( السفينة) و مراقبتها ما إذا كانت جيدة من حيث الملاحة و المناورة بالإضافة الى خبرة الربان و الطاقم ( البحارة )

**2- عوامل طبيعية** : تتمثل في الأحوال الجوية فلا يمكن القيام بعمليات صيدية في أحوال جوية رديئة أو عند وجود bms و ايضا عوامل جيومرفولوجية لمنطقة الصيد فلا يمكن قيام بعض السفن الصيدية بعمليات صيد على المناطق التي توجد بها الحجارة مثل سفن الجياب

**3- التأطير القانوني** : هناك عدة قوانين و نظم تسير و تؤثر على عمليات الصيد البحري ، فكل منطقة صيد لها قانون خاص بها مثل قانون 10-11 المعدل و المتمم المتعلق بالصيد البحري و تربية المائيات

**المطلب الثالث : مكانة قطاع الصيد البحري الجزائري في البحر الأبيض المتوسط:** حتى يتسنى لوزارة الصيد البحري تحقيق اهدافها ووضع حد للتجوزات الممارسة على الصيد البحري، وضعت قانونا يؤطر المهنة و يحافظ على ديمومة المواد و يحكم سير القطاع و يضبط كل التفاعلات التي تتم في اطاره، كما يمثل مرجعية قانونية لكل نشاطاته و هو قانون الصيد البحري و تربية الأحياء المائية رقم 11/01 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1422هـ، الموافق ل 03 جويلية سنة 2001، و يحدد هذا القانون القواعد العامة لتسيير و تنمية الصيد البحري و تربية المائيات وفقا للالتزامات الدولية للدولة في مجال استغلال الموارد االبيولوجية و حفضها و المحافظة عليها في المياه الخاضعة للقضاء الوطني، كما يحدد في هذا الإطار المبادئ العامة و المعايير المطبقة على استعمال الموارد البيولوجية الوطنية، و كل نشاط متعلق بالصيد البحري و تربية المائيات، إضافة الى وضع قاعدة تنظيمية للمهنة و أداء المهنيين، كما يعتبر حاجزا ردعيا لكل المخالفات و الخروقات في هذا المجال [2]

وبالنظر الى موقعها المطل على عرض البحر الأبيض المتوسط، فإن الجزائر مؤهلة بأن يكون لها قطاع صيد بحري كفيل بأن يصبح البديل الاقتصادي عن قطاع المحروقات و ذلك باعتبار مؤشرات الصيد في البحر الأبيض المتوسط و التي يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي :

---

[1] مديرية الصيد البحري و الموارد الصيدية '' بومرداس ''

[2] أعمر بوزيد أمحمد، تحليل نشاط الصيد البحري، دراسة اقتصادية قياسية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001-2002.

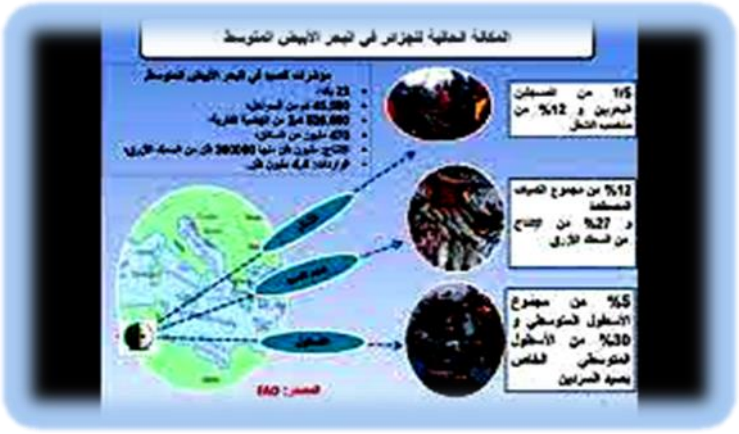


المصدر: مخطط تنمية شعب الصيد البحري و تربية المائيات، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري 2020 ص 05

يشير الشكل أعلاه، والذي أعدته منظمة التغذية والفلاحة إلى وضعية ومكانة قطاع الصيد البحري في الجزائر في البحر الأبيض الأبيض المتوسط، وذلك من حيث الشغل، حجم الصيد وكذلك الأسطول، فمن حيث الشغل نلاحظ أن هذا القطاع يضم 5/1 من المسجلين البحريين، و يوفر 12% من مناصب الشغل ، أما عن حجم الصيد فهو يمثل 12% من مجموع الكميات المصطادة، و 27% من إنتاج السمك الأزرق، في حين أن أسطول الصيد البحري الجزائري يمثل 5% من مجموع الأسطول المتوسطي، و 30% من الأسطول المتوسطي الخاص بصيد السردين، علما أن أسطول الصيد البحري الجزائري مكون من سفن الصيد بالجياب، سفن صيد السردين و سفن المهن الصغيرة بالإضافة الى سفن النزهة، حيث تشير النسبة 30% إلى أهمية السردين في مكونات الإنتاج السمكي التي ينتجها هذا القطاع بالجزائر.

كما نلاحظ أيضا أن منظمة التغذية و الفلاحة قد حددت مجموعة من المؤشرات، سميت بمؤشرات الصيد البحري في البحر الأبيض المتوسط، حيث تمتلك الجزائر 6 مؤشرات تميزها و تؤهلها بأن يكون لها قطاع صيد بحري منتج و فعال ، باعتباره قطاع سوسيو–اقتصاديا قادرا على تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية و يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، كما تراهن الجزائر على هذا القطاع في تحسين الصادرات خارج المحروقات، و هو الأمر الذي سيمكنها من الرفع من معدل النمو الاقتصادي [1].

[1] مواعي بحرية، تواتي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 400

## المبحث الثاني : التأصيل النظري و المفاهيمي للتنمية المحلية

لدراسة هذا المبحث ركزنا على مفهوم التنمية حيث شمل المفهوم اللغوي و الاصطلاحي و التنمية الاقتصادية ثم تطرقنا إلى تعريف التنمية المحلية و ذكر أهدافها و مصادر تمويلها بالإضافة إلى التوسع في ذكر متطلبات و أبعاد التنمية المحلية و الصعوبات التي تواجهها هذه الأخيرة

و قد تطرقنا الى ما يلي:

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية و أهدافها

المطلب الثاني: محددات التنمية المحلية و مصادر تمويلها

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية

المطلب الرابع: متطلبات التنمية المحلية

**المطلب الأول : تعريف التنمية المحلية و أهدافها:** يعد مفهوم التنمية من المواضيع البالغة الأهمية وعليه تعددت المفاهيم التي تتعلق بالتنمية نظرا للتطور الاقتصادي عبر مراحل كثيرة و منها نجد :

**الفرع الأول : تعريف التنمية** : تمثلت في التعاريف التالية[1]:

**1- التعريف اللغوي** : هي النماء أي الازدياد التدريجي من الأجسام الحية، و يقال نما المال نموا، و يقال نما الشيء نماء و أنمى الشيء أي جعله ناميا، و يمكن تلخيص الدلالات اللغوية للتنمية في الزيادة و الوفرة و التكثير و النماء

**2- التعريف الاصطلاحي** : هي عملية مجتمعية شاملة و متكاملة تهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على الزيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد من لدخل الحقيقي، الى جانب العمل على إحداث تغيير في مختلف الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية قائمة على المستوى الوطني أو المحلي، و بالتالي فإن التنمية تشمل النمو و التغيير في ان واحد، ومن خصائصها نجد :

- هي عملية واعية محددة الأهداف و الغايات تتنافى مع الطابع العشوائي و المناسباتي.
- تعتبر عملية مستمرة متصاعدة في الزمن تبعا لتغير و زيادة احتياجات المجتمع و لكن أيضا تبعا لمقدرتها.
- التنمية عملية إسهام و انخراط كل الفاعلين في المجتمع سواء كانوا أفراد أو مؤسسة.

---

[1] عقون سعاد و اخرون، دليل لأهم مصطلحات التمويل و التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية بومرداس، 2020،تسيير عمومي، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2020، ص 1

**الفرع الثاني : تعريف التنمية الاقتصادية:** هي عملية تحسين و تنظيم و استقلال الموارد الإنتاجية ( المادية و البشرية ) بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع و الخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد من السكان عامة و الفرد من القوة العاملة بصفة خاصة خلال فترة معينة من الزمن.[1]

**الفرع الثالث : مفهوم التنمية المحلية و أهدافها**

**1- تعريف التنمية المحلية** : حيث كانت هناك عدّة محاولات لتعريفها بحيث يرى الدكتور **فاروق زكي** في كتابه **( تنمية المجتمع في الدول النامية)**؛ بأنّ التنمية المحلية في تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيقًا لتكامل هذه المجتمعات، في إمار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدّم القومي ، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها ، بمريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذّاتية ، والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.[2]

**2- أهداف التنمية المحلية** : إن الهدف الرئيسي الذي تسعى وراءه التنمية المحلية يتمثل في تحسين الحياة في كافة المجالات و تطوير المجتمع المحلي حتى ينعم بالحياة الكريمة ، ويمكن حصر هذه الأهداف فيما يلي[3]:

- تحسين حياة أفراد المجتمع حتى يمكن العيش داخل محيط صحي وجميل.
- إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي .
- إعادة الثقة إلى المنطقة المحلية وخاصة الريف الذي طبع عليه شعور الدونية أمام المدينة و التي طغى عليها الشعور بالتفوق ، الشيء الذي جعل أهالي الريف يفقدون ثقتهم في عاداتهم وتقاليدهم ساعين إلى النزوح من الريف وتقليد سكان المدينة.

---

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الاسكندرية، ط1، 2011، ص 29

[2] جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية و متطلبات الواقع، الجزائر، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع،2014، ص 17

[3] كمال بودانة شعباني، أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، 81 تخصص تنظيم و عمل، 2014، ص

- سد احتياجات السكان المحليين من السلع والخدمات.
- تحقيق الضبط الاجتماعي المناسب بإيجاد مناخ مناسب لعملية التنمية مثل معرفة الفرد لواجباته ودوره في عملية التنمية .
- التخطيط لعملية التغيير الحضاري وتقدير التكاليف والوسائل والنتائج اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.
- تحقيق المزيد من التكامل والتماسك الاجتماعي وتطوير أساليب أكثر فاعلية وكفاءة في المجالات السياسية.

**المطلب الثاني: محددات التنمية المحلية و مصادر تمويلها:**

**الفرع الأول: التمويل المحلي و المركزي للتنمية المحلية :**

**1) تعريف التمويل المحلي** : يقصد بالتمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة و التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن و تعظم استقلالية المحليات على الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة [1]

ويقصد بالتمويل المحلي كذلك مجموعة القواعد المتعلقة بإيرادات و نفقات الهيئات العامة المحلية [2] .

- و من محددات التنمية المحلية و مصادر تمويلها نجد:[3].

**1-1) الشروط المحددة للتمويل المحلي** : تجدر الإشارة إلى أن هناك عدد من الشروط يجب توافرها في المورد المالي المحلي كمصدر أساسي لتمويل الوحدات المحلية ، أهمها محلية الموارد وذاتية الموارد وسهولة إدارة الموارد .

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي، الدار الجامعية عين الشمس، مصر، 2001، ص 22

[2] مراد حلمي، مالية الهيئات العامة المحلية في البلاد العربية، معهد الدراسات العربية، القاهرة، جمهورية مصر، 1998، ص 21

[3] رجراج الزهير، التنمية المحلية في الجزائر –واقع و افاق، أطروحة ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2013، ص 42- 47

فمصادر التمويل المحلي التي يطلق عليها الموارد المالية الذاتية للمحليات فتتمثل في الضرائب المحلية والرسوم المحلية وأرباح المشروعات التجارية والصناعية التي تمتلكها الهيئات المحلية والمشاركة الشعبية بالجهود الذاتية وغيرها .

أما مجموعة المصادر التي تسمى الموارد المالية الخارجية للمحليات فهي الإعانات الحكومية والقروض وغيرها.

**1-2) العلاقة بين التمويل المحلي والتنمية المحلية:** يعتبر التمويل المحلي الركيزة الأساسية لاتخاذ القرارات في نظام الإدارة المحلية ، حيث هناك علاقة طردية بين درجة إستقلالية الهيئات المحلية في اتخاذ القرارات بعيدا عن تأثير الإدارة المركزية وبين وفرة مصادر التمويل المالية المحلية ذاتيا بغرض زيادة معدل النمو الداخلي محليا ، هذا يدل على انه كما توفرت المحليات على المزيد من التمويل كلما ازدادت معدلات التنمية المحلية ، كلما إنخفضت مصادر التمويل الذاتية أدى إلى عرقلة التنمية ومعدلات نموها ، ونجاح الإدارة المحلية في أحداث المزيد من التنمية مرتبط بمدى قدرتها وكفاءتها في تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية والتوزيع العادل لها.

**1-3) التمويل المحلي والمركزي للتنمية المحلية** : التمويل المركزي يعتبر من الدعائم الضرورية في بعض البلدان التي تفتقر إلى مصادر التمويل الذاتية المحلية ، لكن في نفس الوقت يدعم السيطرة المركزية على المشروعات المحلية تخطيطا وتنفيذ وبهذا تبتعد عن الجانب المحلي الذي يستشهد تنمية كما أنه يؤدي إلى إحكام السيطرة عليها باعتباره صاحب التمويل فهو الذي يختار المشروعات وأساليب إدارتها بحسب الإمكانيات المركزية ، مما يقلل من المشاركة الشعبية في التنمية غير أن في البلدان التي تقل إمكانيات تمويل بمعدلات كبيرة ، يصبح التمويل المركزي ذات أهمية ، حيث خلق منظمات ومؤسسات حكومية تساهم في تمويل التنمية شأنه أن يرجع الثقة للمواطنين ويساهمون بأنفسهم في تمويل ونجاح المشروعات على المستوى المحلي ومنه على المستوى الكلي.

**1-4) محددات نجاح نظام التمويل المحلي:** من خلال التحاليل السابقة يمكن أن نستخلص مجموعة من النقاط يقف عندها نجاح الهيئات المحلية في التمويل:

- دعوة المواطنين المحليين للمشاركة في الاستثمارات على المستوى المحلي .

- إيجاد مؤسسات متخصصة في إقراض السلطات المحلية التي لا يمكنها أن تتوفر على موارد مالية ذاتية ، بمعنى إيجاد أو تعميق النطاق الجغرافي والوظيفي للتمويل المحلي والدليل على ذلك:

"قيام بنوك الادخار المحلية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية على شكل مؤسسات شعبية تمويلية ، وتبعتها اليابان وغيرها من الدول " .

- العمل على خلق منظمات ومؤسسات تساهم في تمويل التنمية المحلية ، كإقامة المشروعات الصغيرة والصناعات التقليدية الأخرى ، وتشجيع القطاع الخاص في تمويل هذه المشروعات.

**الفرع الثاني: مصادر التمويل المحلي:** يقصد بمصادر التمويل المحلية حجم الموارد التمويلية التي توفرها المصادر الوطنية والتي توجه لتكوين الطاقات الإنتاجية ولأصول الرأسمالية الجديدة في المدن والقرى الجديدة ، وتتمثل مصادر التمويل المحلية والتي يمكن للاقتصاد القومي تدبيرها لتمويل استثمارات المدن الجديدة في المصادر الستة التالية :

**2) التمويل الذاتي وتمويل استثمارات المدن والقرى الجديدة:** يقصد به المقدار الذي تخصصه إدارة المشروع من الفائض الذي يحققه مشروع أو مجموعة مشاريع منة نتائج نشاطاتها لتمويل طاقات إنتاجية جديدة ، والذي يأتي أساسا من مصادر هي:

- حصيلة بيع الأراضي المخصصة للاستخدامات المباشرة للأفراد في المدن والوحدات المحلية كالقرى ،البلديات ، سواء كانت لأغراض الإسكان أو لأغراض الصناعية أو التجارية أو السياحية أو الزراعية.
- العوائد المتولدة عن استغلال هيئة ا□تمعات العمرانية الجديدة والأجهزة والهيئات التابعة لها .
- العوائد المتولدة عن استغلال مختلف الأصول أو القيام بمشاريع مختلفة أو بالمشاركة فيها ، سواء عقارية أو غيرها من طرف هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة للمدن والقرى والأجهزة التابعة لها .
- عوائد الإدارة المتولدة عن الرسوم التي يمكن لهيئة المجتمعات العمرانية والأجهزة التابعة لها فرضها في إطار نشاطها .

**2-1) التمويل الحكومي العام:** التمويل الحكومي العام هو مجموعة الاستثمارات المخصصة للوحدات المحلية في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للدولة ، ويكون مصدر تمويل هذه الاستثمارات من خلال الميزانية العامة للدولة والتي تمثل الحصة المالية للبرنامج المالي المخصص لخطة التنمية الشاملة .

**2-2) التمويل الخاص:** هو تلك الموارد المالية التي يخصصها الخواص (الأفراد الطبيعيون ، معنويون ) والموجهة للاستثمار في مختلف القطاعات على المستوى المحلي المتمثلة أساسا في مشروعات الخدمات التجارية واستثمارات الإسكان ، وتقوم حاليا الجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية بتشجيع التمويل الخاص وإعطائه دفعه كبيرة للمشاركة في تمويل الاستثمارات وفي بناء الأحياء والمدن الجديدة **مثل** : السكنات التساهمية والبيع بالإيجار وغيرها.

**2-3) التمويل المشترك:** يقصد به إشتراك مساهمة التمويل الحكومي مع التمويل الخاص في إعطاء دفعه قوية لبعض أنشطة القاعدة الاقتصادية الأساسية ، خصوصا في قطاع الزراعة والصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر من ضمن المشروعات التي لها دور هام في دفع عجلة النمو على مستوى المحلى ومنه على المستوى الكلي ، فالحكومة الجزائرية اليوم أعطت أهمية كبيرة لهذا النوع من المصادر من خلال برامج دعم تشغيل الشباب والصناعات والفلاحة وبعض الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

**2-4) التمويل التعاوني** : يتمثل التمويل التعاوني في القروض التي تقدمها هيئة تعاونيات البناء و الإسكان و بنك الإسكان والتعمير لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لتمويل استثمارات في قطاع الإسكان ، و كذلك القروض التي تقدمها هيئة تعاونيات البناء و الإسكان و غيرها من التعاونيات التي تكون مصدر تمويل بعض المشروعات الصغرى على وجه الخصوص ، و في قطاع الإسكان و البناء.

**2-5) التمويل التضخمي:** يقصد بالتمويل التضخمي لتمويل المشروعات عن طريق إصدار نقدي جديد ، الذي يلجأ إليه لتمويل نوعين من الاستثمار و هما:

- الاستثمار في مشروعات الإسكان .
- الاستثمار في مشروعات القاعدة الأساسية .

و الاعتماد على هذا النوع من المصادر فيه خطورة على الاقتصاد القومي من حيث مرونة الجهاز الإنتاجي للمجتمع وحجم نوعية الموارد الاقتصادية العاطلة ، ونوعية الاستثمارات التي ستخدم الإصدار النقدي الجديد في تمويلها ، حيث عدم تحويل الموارد العاطلة ) المادية و البشرية ( إلى طاقات منتجة يصبح يشكل وجود أموال بدون مقابل ، مما يرفع التضخم النقدي في البلد ، وعليه ضروري أن يكون هذا الإصدار موردا تمويليا مكملا للموارد الأخرى ولا يعتمد عليه كليا في تمويل المشروعات المحددة ، أو الاستثمارات ببرامج التنمية المحلية.

**الفرع الثالث: التمويل الخارجي و التنمية المحلية:** في ظل الواقع الاقتصادي الذي تعيشه البلدان الفقيرة و المتخلفة و حتى النامية منها ، والذي يشير إلى نقص الكثير من الخدمات و الحاجة إلى العديد من المشروعات لرفع مستوى معيشة السكان للقرى والأرياف وحتى المدن ، وفي ظل النقص الكمي و النوعي لموارد التمويل المحلية إلى حكومية لها . أصبحت الحاجة لمصادر تمويلية خارجية آمرا محتوما لتعويض هذا النقص ، حيث تزداد أهمية التمويل الخارجي في الدول النامية و الفقيرة ، و هذا بسبب أنها تعاني من ندرة الموارد ، ووجود فجوة ادخارية في الموارد .و هنا يصبح البديل هو مصادر التمويل الخارجي في تمويل إستثمارات الوحدات المحلية ، خاصة فيما يخص المشروعات الكبرى التي تتطلب في مراحلها الأولى موارد تمويلية ضخمة ، سواء المادية أو البشرية عموما يمكن أن تمثل مصادر التحويل الخارجي التي تستخدم في إنجاز المشروعات التنموية المحلية فيما يخص مثلا :( السياحة، البيئة وتهييئة الإقليم ، قطاع الخدمات،وقطاع البناء)و يمكن حصرها في ثلاثة أنواع من المصادر،هي:

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة و غير المباشرة .
- القروض الخارجية.
- المنح و الهبات و المعونات الأجنبية؛

**3) استثمارات الأجنبية ودورها في تنمية المشروعات المحلية:** يتمثل الاستثمار الأجنبي في رأس المال الأجنبي على أي صورة من الصور سواء كان حكوميا أو إقليميا أو في شكل إستثمار خاص ، بمعنى قيام الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المقدمين في دولة أجنبية بإنشاء مشروعات إنتاجية داخل إقليم دولة أخرى ، وتكون ملكية رأس مال هذه المشروعات لهؤلاء الأشخاص الأجانب وكذلك إدارتها.

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل مصدرا لتمويل المشروعات للبلدان النامية خاصة المشروعات الصناعية والسياسية والزراعية إذ أنه يضيف للموارد المحلية الخاصة وتكوين رأس المال كما يعتبر وسيلة لنقل التكنولوجيا الإنتاجية والمهارات والقدرات الإبتكارية وأساليب التنظيم والإدارة بالإضافة إلى أنه يتيح فرص الدخول لشبكات التسويق الدولية.

**3-1) القروض الخارجية:** يعد توافر رأس المال من أهم مكونات إنشاء وتشغيل أي مشروع صناعي أو زراعي أو قدمي فهذه المشروعات تحتاج إلى رأس مال جاري الحصول عليه بالقدر الذي يمكنها من العمل بانتظام على مدار العام.

وفيما يتعلق بالمشروعات والمنشآت على المستوى المحلي بشكل عام فالقصور في تمويلها يعتبر من المعوقات الرئيسية التي تحول دون تنميتها ، فأي مشروع لا بد وأن يمر بمراحل تمويلية ثلاثة بدءا من مرحلة التأسيس ومرورا بمرحلة التشغيل وانتهاء بمرحلة التجديد والنمو أو الإحلال والتوسع، وقد تختلف فيها مصادر التمويل من مرحلة لأخرى حسب حاجة المشروع إلى ذلك وإذا كانت مصادر التمويل المحلية والمركزية غير كافية لابد من مصادر بديلة لتمويل هذه المشروعات من خلال القروض الخارجية ، تتمثل في تلك القروض التي تعقدها هيئة المجتمعات المحلية أو الحكومية كأجهزة تنمية المدن والأرياف مع مؤسسات التمويل الدولية أو مع الحكومات الأجنبية أو مع أشخاص طبيعيين أو معنويين.

غير أنه يجب أن تقتصر هذه القروض على المشروعات التي تنتج أساسا بغرض التصدير ، حيث تكون لها قدرة على خدمة أعباء هذه الديون أو القروض ، وغالبا ما تستقبل هذه القروض لتمويل مشروعات البنية التحتية ومشروعات أنشطة القاعدة الاقتصادية الأساسية داخل المدن الجديدة.

**3-2) المنح والهبات والمعونات الأجنبية:** يعتبر من المصادر الضئيلة التي تساهم في بناء المشروعات في الوحدات المحلية وتأتي معظمها من المعونات والمنح الأجنبية ، وقد بدأت تظهر في الفترة الأخيرة في بعض الدول العربية فيما بينها في شكل منح وهبات تقدم لتمويل استثمارات الإسكان على وجه الخصوص ، وفي إطار تطوير العلاقات السياسية بين الدول ، لهذا لا تلعب دورا هاما يعول عليه كمصدر أساسي لتمويل الاستثمارات ، ولعل أهم مثال يدعم قولنا هذا تلك المنح المقدمة من دولة المملكة السعودية للحكومة الجزائرية لتمويل إنشاء مجمع سكني في المدينة الجديدة سيدي عبد الله وكذلك حي سكني تم إنجازه غرب العاصمة بالدائرة الإدارية لمدينة الشراقة.

وأخيرا يمكن القول أن تحديد مختلف المصادر وأهميتها لتمويل المشروعات المحلية ، يعتمد على النظام الاقتصادي السائد ودرجة نموه وتقدمه ، وإلى سياسة البلد في تمويل المشروعات والبرامج التنموية للأقاليم

**المطلب الثالث : أبعاد التنمية المحلية:** نلخص أبعاد التنمية المحلية فيما يلي[1]:

**الفرع الأول: البعد الإقتصادي:** يهدف إلى استعمال مجموعة أنشطة الإنتاج وبيع المنفعة والخدمات ، كما تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا ، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الإقتصادية ، التي يمكن أن تتميز بها المنطقة ، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي ، ولهذا نجد أن المنطقة التي تُحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها ، من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة ، بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط

[1] كمال بودانة شعباني، مرجع سبق ذكره، ص 82- 87

الإقتصادي ، ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الإقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة ، وعن طريق توفير المنتوجات الإقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى.

**الفرع الثاني: البعد الاجتماعي:** يكون المجتمع هو مركز التدخل أما بالنسبة للتنمية الاجتماعية هي مرجعية لوجود الشروط المؤدية من جهة إلى تطور المجتمع ثقافيا اقتصاديا ، ومن جهة أخرى إلى كل أعضاء هذا المجتمع للمشاركة في التطور والازدهار ، وفي هذا الاتجاه فان التنمية الاجتماعية وثيقة الارتباط بالتنمية الاقتصادية والثقافية يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي ، من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ، ومكافحة الفقر ، وتوفير الخدمات الإجتماعية لجميع أفراد المجتمع ، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.

**الفرع الثالث: البعد البيئي** :أدى التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا في الإحتباس الحراري وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخظراء والأمطار الحمضية ، وفقدان التنوع البيولوجي ، واتساع نطاق التصحر ، وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تتعدى الحدود الجغرافية للدول ، إلى الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم ، وعلى اثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمرا حول البيئية والتنمية " مؤتمر الأرض "في ريودي جانيرو ، بالبرازيل سنة 1992 ، ومن الأهداف الرئيسية للمؤتمر كانت الدعوة إلى دمج الإهتمامات الإقتصادية والبيئية والإجتماعية على المستوى الدولي ، وقد كانت إحدى أهم المسائل الرئيسية التي تطرق إليها المؤتمر هي وضع وتقييد استراتيجيات واجراءات لتحقيق التنمية المستدامة.

**الفرع الرابع: البعد السياسي:** تهدف إلى تحقيق استقرار النظام السياسي ، وهذا بالأخذ بالمشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان أو المجالس التشريعية أو المحلية ، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية ، وتعرف بأنهاعملية سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم يتسق مع الواقع الإجتماعي والثقافي للمجتمع ، ويشكل أساسا مناسبا لعملية التعبئة الإجتماعية ، ويتألف بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية الرسمية والطوعية التي تتمايز عن بعضها بنائيا وتتبادل التأثير فيما بينها جدليا ، وتتكامل مع بعضها وظيفيا ، وتمثل الغالبية العظمى من الجماهير وتعكس مصالحها ، وتهيئ المناخ الملائم لمشاركتها في الحياة السياسية بشكل ايجابي وفعال يساعد على تعميق وترسيخ حقائق وامكانات التكامل الإجتماعي والسياسي ويتيح الفرصة لتوفير أوضاع مواتية لتحقيق الإستقرار داخل المجتمع بوجه عام .

**الفرع الخامس: البعد البشري:** يعتبر الإنسان المحور الرئيسي في عملية التنمية حيث تعتمد عليه الخطط والبرامج التنموية لأي مجتمع ، كما أنه الهدف من التنمية ، هذا يعني أن التنمية تتحقق بفضل الإنسان ومن أجله أيضا ، وذلك لن يكون إلا بالإهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم ، التدريب والتأهيل الذي يضمن تغييرا وتحولا في بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا بالإضافة إلى الإهتمام بالصحة العامة للمجتمع.

وتنطلق التنمية البشرية من شعار" الإنسان أولا "وتعرف تنمية الموارد البشرية بأنها عملية نمو رأس المال البشري واستثماره بكفاءة في التنمية الإقتصادية ، وهي تعني تلك الجهود الوطنية التي يتبعها النظام السائد في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية الواعية ، بهدف الوفاء بحاجات الأفراد فيها ، وهي عملية متكاملة تمكن الإنسان من تحقيق ذاته

والإعتماد على تنمية مجتمعه ،

**الفرع السدس: البعد الإداري:** هي عملية تغيير مخطط تستخدم فيها طرق علمية تمكن الجهاز الإداري من تحديث الأنماط التنظيمية والسلوكية وإتباع الهياكل الإدارية الملائمة ، وتكييفها في ضوء المتغيرات البيئية وتدعيمها بالمهارات البشرية الضرورية ، وفتح مجالات رحبة للتدريب بما ينمي قدرات القوة العاملة ، وتحديث القوانين والتشريعات المعمول بها ، وتطوير وتنمية معلومات ومهارات واتجاهات وسلوكات أفراد المنظمة ، وتحسين بيئة العمل الإداري ، وذلك من أجل تحقيق أهداف ارتيادية( إستراتيجية) ، التنمية البشرية بأقصى درجة من الكفاءة والفاعلية.

**المطلب الرابع: متطلبات التنمية المحلية في الجزائر**

دأبت أدبيات التنمية والفكر الاداري المعاصر على ضرورة التأسيس القاعدي لعملية التنمية ، وهذا عن طريق تجذير العملية التنموية في المجتمع المحلي ، والقيام بالتعبئة الاجتماعية لصالح البرامج والمخططات التنموية ضمن عملية تشاركية تؤكد على ترتيب الأولويات التنموية واستغلال المي ا زت التفاضلية لكل اقليم ، وعليه يمكن القول أن تجديد عمل الجماعات المحلية يتطلب التغيير على المستويات التالية: [1]

**الفرع الأول: على مستوى الأجهزة التنفيذية:** إن تفعيل عمل الأجهزة التنفيذية على المستوى المحلي يتطلب– تجديد الأطر الأساسية التي تضمن وجود فريق عمل محلي ذو كفاءة عالية بمسائل الاحصاء

[1]Michel Verpeaux Et Autre, Les Collectivites Territoriales Et La Decentralisation, 9 Edition, Paris; La Documentation Francaise, 2016.p149

والتخطيط ، وكذا يملك رؤية تنموية ، كما يتمتع بثقافة المشروع الاقتصادي ، كما ينبغي أن يكون ذو دراية عالية بالمشاكل التي يعاني منها أفراد المجتمع المحلي ، وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي:

1- **الكفاءة العلمية** : تحتاج رسم السياسة العامة التنموية على المستوى المحلي الى عمل ميداني : يبدأ- دراسة وتجميع البيانات الخاصة ببيئة المجتمع المحلي أولاً ، واحصاء الاحتياجات ثانياً ، ودراسة الامكانيات ثالثاً ، وتحديد متطلبات العمل ومراحلها رابعاً ، وكذا تحديد مراحل التنفيذ وآلياته خامساً ، وتحديد طرق الرقابة والتقييم سادساً ، فهذه المراحل التي تمر بها هذه العملية تحتاج الى كفاءة ادارية ذات تكوين علمي يلمُّ بمشاكل المجتمع المحلي وقادر على استغلال الامكانيات لتلبية المتطلبات.

2- **الخصوصية المحلية:** إن المبدأ الأساسي في تشكيل المجالس المحلية عبر الانتخابات ، هو :أن أفراد – المجتمع المحلي هم الأكثر دراية بمشاكلهم ، وأصبحت الانتخابات المحلية مؤشر قاعدي في الديمقراطية المحلية التي تعتبر هي الأخرى مؤشر تقييم لمدى ديمقراطية النظم السياسية ، وعلى هذا الأساس فمن منظور نظرية الديمقراطية والتنمية يؤكد البحث على ضرورة الربط بين متغيري الديمقراطية المحلية والتنمية المحلية ، فعملية التنمية المحلية تحتاج الى سياسات تنموية ، والسياسات تحتاج الى معطيات ، والمعطيات تحتاج الى عمل ميداني حتى يتم تحديد أولويات التنموية وكيف يمكن استغلال الجهود المحلية في بعث دينامية التنمية ، فالتجارب الناجحة في الادارة المحلية( بريطانيا ، الدنمارك ، فرنسا )...تؤكد على ضرورة قيادة أفراد المجتمع المحلي للمجالس المحلية ، والتي من خلالها يعملون على استغلال الامكانيات المحلية لتلبية حاجيات المجتمع المحلي.

**الفرع الثاني: على مستوى الرقابة:** تشكل الرقابة بأشكالها المختلفة آلية مهمة في ضبط وتوجيه العمل الاداري- خصوصاً على المستوى المحلي الذي يتطلب ذلك التناسق الوظيفي بين توجهات السلطة المركزية والوحدات المحلية بوجه عام.

واذا كانت الرقابة الشعبية والقضائية تحدان من الفساد ، فالرقابة بنظام المفتش العام( الأمبودسمان ) تعتبر ذات أهمية بالغة في توجيه العمل الاداري على المستوى المحلي.

**الفرع الثالث: على مستوى الاختصاصات الوظيفية:** يشكل التحديد الدقيق للاختصاصات الوظيفية للوحدات- المحلية أهمية بالغة في تحميل المندوبين المحليين مسؤولياتهم الوظيفية ، ووضعهم في واجهة العمل الميداني المحلي وأمام الاختبار الجماهيري ، ولكن بالمقابل يتطلب هذا اعطاء صلاحيات واسعة للأجهزة المحلية المنتخبة بما يمكنها من رسم سياسات محلية تنموية قادرة على استغلال كافة الفرص التي

يتيحها الإقليم ، فالتنمية عملية جذرية معقدة تحتاج الى رجل ميدان يتمتع بصلاحيات تمكنه من استغلال كل ما يدفع مسيرة التنمية المحلية.

**الفرع الرابع: على مستوى مالية الجماعات المحلية:** ترجع كفاءة الجماعات المحلية الى مدى قدرتها على توفير – متطلباتها المالية ذاتياً ، فكلما كانت قادرة على توفير موارد مالية لتشجيع الاستثمار المحلي وتقديم الخدمات العمومية للمواطن زادت درجة كفاءتها ، وعليه ينبغي احداث مصلحة داخلية مختصة في الجانب المالي تقدم استشارات خاصة بالجباية المحلية وكيفية تطويرها ، كما أنه ينبغي على البلديات توفير المرافق الضرورية التي تخدم الاقتصاد المحلي وتوفر عائدات مالية ، إلا أن هذا كله يتطلب اصلاح اداري يعمل على تعميق اللامركزية والأخذ بمبدأ اللامركزية المالية بما يوفر اطار قانوني ملائم تعمل فيه الاجهزة المحلية لتوفير عائداتها المالية.

## المبحث الثالث: الصعوبات التي تواجهها التنمية المحلية في الجزائر

تبين أن الجوانب التنظيمية والمالية و الفنية مع عدم الكفاية قد أثرت سلبيا على مجريات الواقع التنموي المحلي، فالمتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية تفرض على الدولة في كل مرة ملائمة أدوار و مهام الجماعات المحلية مع الواقع المتحول.

سنترق في هذا المبحث الى أهم الصعوبات التي تتصدى لعملية التنمية المحلية في الجزائر، من خلال ثلاث مطالب هي:

المطلب الأول: الصعوبات التنظيمية

المطلب الثاني: الصعوبات المالية و التقنية

**المطلب الاول : الصعوبات التنظيمية** : من اهم المعوقات التي تتصدى للعمليات التنموية على المستوي المحلي في الجزائر، المعوقات التنظيمية المتمثلة أساسا فيما يلي[1]:

- بيروقراطية التسيير أو البطء في الإجراءات الإدارية وكثرتها للحصول على رخصة إنجاز وتنفيذ المشاريع.
- التهرب من المسؤولية ، إذ نجد إن المتعاملين الاقتصاديين لا يجدون الهيئة المكلفة باستقبالهم وتسهيل الإجراءات لهم.
- انعدام التخطيط والبرمجة والدراسة المستقبلية لمختلف البرامج التنموية.
- عدم الأخذ بعين الاعتبار نقص الوعاء العقاري.
- عدم مراعاة الإجراءات الجديدة في قانون الصفقات العمومية.
- عدم احترام الآجال الخاصة في تنفيذ المشاريع.
- عدم تسديد المستحقات في الآجال المحددة في قانون الصفقات العمومية.

بالإضافة إلى غياب العقار الصناعي ووجود مساحات غير متهيئة وغير ممدودة بشبكات توزيع الغاز الطبيعي ، وضعف الميزانية الخاصة بتهيئة هذه المساحات ، ناهيك عن عدم احترام الشروط الوارثة في دفتر الشروط من طرف بعض المستثمرين لاسيما بالنسبة للمدة المقررة لإنجاز المشاريع.

**المطلب الثاني: الصعوبات المالية و التقنية :**

[1] رجراج الزهير، مرجع سبق ذكره، ص 102

تعد الموارد المالية العمود الفقري لأي نظام حكم محلي فعال ، وعليه يمكن قياس درجة فعالية واستقلالية أي سلطة محلية بمدى قدرتها المالية على تمويل برامجها الخدماتية، وتنفيذ سياسا تها وخططها التنموية، من مصادرها الذاتية دون الاعتماد الإعانات والدعم المركزي، وعلى هذا الأساس فان الجماعات المحلية لا تتمكن من سد حاجياتها المحلية والإنفاق عليها

إن النظام الجبائي الجزائري يبقى غير ملائم بالنظر إلى القدرات الطبيعية الهائلة التي تتوفر عليها الدولة وعملية إصلاح الجباية ضرورة ملحة اليوم، فالتوجه يجب أن يركز على تقسيم الموارد بين أطراف ا الواحدة من خلال التزامهم و مساهمتهم إضافة إلى مهامهم التوجيهية المسألة الواجب إعطاء إجابة مقنعة لها هو ضرورة إنشاء جباية جديدة مع مراجعة دقيقة للنظام الجبائي مع تحسين توزيع الموارد و تبني عدالة قائمة على الإنصاف بين طبقات المجتمع الواحد

المقاربة التقنية تؤكد على توحيد النظام الجبائي و فق نظرة اقتصادية – إدارية بمعنى نظام جبائي جديد قائم على المردودية الاقتصادية و يعود بالإيجاب على كل الفاعلين سواء كانت سلطة مركزية أو سلطة لامركزية.[1]

**خلاصة الفصل:**

[1] رجراج الزهير، مرجع سبق ذكره، ص 107

يهدف هذا الفصل الى دراسة و معرفة نشاط الصيد البحري و الذي عرف بأنه نشاط القبض على الأسماك التي تعيش في مجالات مائية بحرية أو إقليمية ايا كانت طبيعة مياهها و مكانة قطاع الصيد البحري في البحر الأبيض المتوسط، و تم التطرق في هذا الفصل الى التعريف بالتنمية المحلية و التعرف على أبرز أهدافها و أبعادها و متطلبات تحقيقها، و تحديد أهم الصعوبات و العراقيل التي تعيق تحقيق التنمية المحلية.

# الفصل الثاني

# دور قطاع الصيد البحري في تحقيق التنمية المحلية

**تمهيد الفصل**

أصبحت التنمية المحلية موضوع اهتمام كبير في بلادنا ، سواء على مستوى الدراسات والأبحاث العلمية أو الأكاديمية ، أو على مستوى السياسات والبرامج الاقتصادية ، وهذا من أجل إيجاد حل ذو بعد إستراتيجي لمعالجة المشكلات التنموية والأسباب المعرقلة لمسار التنمية بمختلف أبعادها ، وهو المشكل الذي تعاني منه العديد من الدول النامية ، لاسيما في ظل التغيرات للأنظمة الاقتصادية من طرف هذه البلدان ، واتجاهها نحو تغيير أنظمتها التسييرية نحو النظام اللامركزي واقتصاد السوق.

كما يعتبر قطاع الصيد من القطاعات الإقتصادية والإستراتيجية التي يعول عليها في تحقيق التنمية المحلية و تنمية البلدان و بذلك فهو يحظى باهتمام على المستوى الإجتماعي و الثقافي و الإقتصادي لما له دورها لدفع عجلة التنمية و لمواكبة التطور العالمي في قطاع الصيد االبحري.

## المبحث الأول: الدور التنموي للجماعات المحلية

تعتبر الجماعات المحلية جزءا لايتجزأ عن الدولة، أي انها تابعة لها بالرغم من كونها صورة من صور اللامركزية الادارية، اذ تعتبر أسلوب من اساليب التنظيم الإداري، بحيث تساهم في تحقيق التنمية المحلية من خلال دور البلدية في إشراك المواطنين في تسيير الشؤون العمومية في مجال التهيئة و العمران و دور الولاية في التخطيط و البرمجة و في مجال الفلاحة و الري و السكن و دعم التجهيزات.

**المطلب الأول: تعريف الجماعات المحلية:** ينص الدستور الحالي ( 1996 ) المعدل في المواد 14،15،16 منه على أن الدولة تقوم على مبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، و المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، و يراقب عمل السلطات العمومية، تعتبر الجماعات الإقليمي للدولة هي البلدية و الولاية، البلدية هي الجماعة القاعدية، و أن المجلس المنتخب يمثل قاعدة اللامركزية و مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية[1]

يمكن تعريف الجماعات المحلية ايضا على أنها اعتراف المؤسس الدستوري بوجود مجالس محلية منتخبة ممثلة في المجالس الشعبية و الولائية. [2]

**المطلب الثاني: دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية**

**الفرع الأول: تعريف البلدية:** تمثل البلدية الشخص المعنوي الإقليمي القاعدي في الإدارة المحلية بالجزائر، حيث تقسم الولاية الى عدة بلديات تمارس مهامها و صلاحيتها داخل الحدود الإقليمية، أما عن عدد البلديات فعددها يبلغ 1541 بلدية و تخضع لقانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية و القوانين الخاصة ذات صلة .

ففي النص القانوني، قضت المادة الثانية من القانون رقم 10/11 المذكور اعلاه: البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية و مكان لممارسة المواطنة، و تشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية . [3]

---

[1] علي زيان محند واعمر، معجم مصطلحات التسيير العمومي،جامعة امحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،ط1، ص 18

[2] كمال محمد الامين، الوجيز في الجماعات المحلية و الإقليمية، دار بلقيس للنشر و التوزيع، بدون سنة النشر، ص 9

[3] المادة 2 من القانون 10/11 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 و المتعلق بالبلدية

**الفرع الثاني: هيئات البلدية:** تتكون هيئات البلدية مما يلي: [1]

- **المجلس الشعبي البلدي:** هو الجهاز المنتخب في البلدية و يختلف عدد اعضاء المجلس الشعبي البلدي تبعا للكثافة السكانية، و يتولى هذا المجلس كل الصلاحيات التقليدية، كالتصويت على الميزانيات و الأعمال الإدارية المتعلقة بأملاك البلدية و على قبول الهبات و التبرعات، و إقرار الصفقات الخاصة بالبلدية، اما الصلاحيات ذات الطابع الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي فتتمثل في نشاط التعمير و التجهيز، التعليم الابتدائي وما قبل المدرسي و نشاط الأجهزة الاجتماعية و الصناعة و قطاع السكن و نشاط الصحة و النظافة و المحيط و نشاط الاستثمارات الاقتصادية
- **الجهاز التنفيذي:** يتكون من رئيس البلدية و عدة نواب ( بين نائبين الى ستة نواب ) و هذا حسب عدد المنتخبين لكل مجلس، و يعين رئيس البلدية من طرف أعضاء القائمة التي نالت الأغلبية خلال (8) ايام الموالية لإعلان نتائج الاقتراع، و هو بدوره يختار النواب المساعدين له بعد استشارة المجلس

**الفرع الثالث :مظاهر الدور التنموي للبلدية في القانون (11/10):** تلعب الجماعات المحلية دورا أساسيا في تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث لا يمكن للدولة من دونها التسيير والإشراف بنجاح على تنفيذ سياسة تنموية ، فيما يخص التهيئة العمرانية والبيئية والتشغيل ومحاربة الفقر والفساد الاجتماعي والفوارق الاقتصادية بمختلف أشكالها، وبهذه الصفة يتبين أن الجماعات المحلية يتميز مجال نشاطها في توسع متزايد وهي بذلك بحاجة إلى تطبيق طرق تسيير وجهود تنظيم متعدد الجوانب مؤسساتي، مالي ، إقليمي ، إجتماعي ، إقتصادي ، دولي تنصب جميعها في كتلة واحدة لإعادة صياغة السياسة العمومية المحلية[2]

1- **صلاحيات البلدية ودورها في التنمية المحلية :** إن للبلدية دور كبير في تنمية المجتمع في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وحتى البيئية ، وذلك عن طرق الصلاحيات التي منحت لها ، الشيء الذي جعل منها أداة لخدمة المواطن من خلال السياسة التنموية المحلية المنتهجة في ميدان التجهيز

---

شرقي جوهرة، الحوكمة في الجماعات المحلية واقع و افاق حالة بعض بلديات الجزائر،تخصص تسيير المنظمات، قسم علوم التسيير، جامعة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2018، ص 121- 122[1]

رجراج زهير، مرجع سبق ذكره، ص 93- 98[2]

وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المختلفة وهذا على ضوء الأهداف الوطنية الك برى المبرمجة ، سنحاول في هذا الجزء من الدراسة إظهار هذه الصلاحيات وأهميتها في تنمية المجتمع المحلي.

لقد قامت الجزائر بتكريس اللامركزية كمبدأ أساسي للتنظيم الإداري للبلاد وقد منحت للجماعات المحلية دورا أساسيا في مجال التهيئة والتعمير حيث يمكن للدولة من خلالها الإشراف وبنجاح على تنفيذ هذه السياسة المعقدة على حد تعبير العديد من الاختصاصيين في هذا المجال ، وقد حدد القانون مساهمة وصلاحيات البلدية في التهيئة والتعمير على النحو التالي :

**1-2 في مجال التهيئة** : تقوم البلدية بإعداد مخططها التنموي القصير والمتوسط والطويل المدى ، وتسهر على تنفيذه وبانسجام مع مخطط الولاية وأهداف التهيئة العمرانية ،حيث تشارك في الإجراءات المتعلقة بعمليات التهيئة العمرانية من خلال المبادرة وإقتراح أراء وقرارات عمل تنظيم وتطوير كل الأنشطة الاقتصادي التي تتماشى مع طاقاتها ومخططها التنموي ، كما تقوم بالكفل بالفئات المحرومة ومساعدتها خاصة في مجال الصحة والشغل والإسكان.

**1-3 في مجال التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز** : تقوم البلدية بإعداد الأعمال المتعلقة بأشغال تهيئة الهياكل القاعدية والأجهزة الخاصة ، وتختص بانجاز مؤسسات التعليم الأساسي وجمع الأجهزة الاجتماعية والجماعية والسكن ، مثل انجاز مؤسسات التعليم الابتدائي والمراكز الصحية ، إلى جانب مساهمتها في اتخاذ تدابير من شأنها تشجع وتوسع قدراتها السياحية والترقية العقارية ،وحفظ الصحة والنظافة وحماية البيئة لاسيما في مجال :

- توزيع المياه الصالحة للشرب .
- صرف ومعالجة المياه القذرة والنفايات .
- نظافة الأغذية والأماكن والمؤسسات التي تستقبل الجمهور .
- مكافحة التلوث وحماية البيئة .
- إنشاء وتوسيع وصيانة المساحات الخضراء .
- حماية التربة والموارد المائية وتساهم في استعمالها .

**2- أساليب إدارة وتسيير البلدية** :لقد حدد المشرع الجزائري في قانون البلدية أحكام عامة يستخدم كإطار قانوني ويبين تنظيم وإكساب الممتلكات وتسيرها من أجل خدمة المواطن وتحسين مستوى المعيشي ويمكن تحديد هذا الإطار على النحو التالي:

أ) **أحكام عامة مطبقة على إدارة البلدية :**

- **فيما يخص الممتلكات** : تكتسب البلدية والمؤسسات العمومية التابعة لها الأملاك العقارية وتتصرف فيها على حسب التنظيم المعمول به ، كما تقوم بتنظيم وتسيير الأسواق البلدية والأسواق المتنقلة ومراقبتها.
- **الهبات والوصايا:** يمكن للبلدية أن تستفيد من الهبات والوصايا الممنوحة لها وتستخدمها لفائدة المجتمع كانجاز مشاريع ذات طابع اجتماعي.
- **المناقصات والصفقات:** من صلاحيات البلدية إبرام الصفقات الخاصة بالأشغال والخدمات والتوريد ذات الطابع الإداري طبقا للتشريع الخاص بالصفقات العمومية.
- **تنظيم المصالح، العمل، التكوين** : عندما يتغير التنظيم الإداري للبلدية تتولى توظيف العمال الضروريين لسير مصالحها وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما وتبعا للوسائل والحاجيات ، ويمكن أن يستفيد عمال المصالح من أنشطة التكوين أو تلجأ لتوظيف خبراء ومخصيين عن طريق التعاقد من اجل إدارة وتنفيذ خطط وبرامج التنمية.

ب) **أحكام عامة تخص المصالح العمومية** : يمكن للبلدية إنشاء أو استحداث مصالح عمومية لتوفير الحاجات الجماعية للمواطنين ولاسيما في مجال ما يأتي :

- المياه الصالحة للشرب والتنظيف والمياه القذرة
- القمامات المنزلية وغيرها من الفضلات.
- الأسواق المغطاة والأوزان والمكاييل العمومية.
- التوقف والنقل العمومي.
- المقابر والمصالح الجنائزية.

حيث يمكن أن يتغير عدد هذه المصالح وحجمها حسب احتياجات كل بلدية ووسائلها وقدراتها ، كما يمكن تسيير هذه المصالح مباشرة أو في شكل استغلال مباشر أو في شكل مؤسسات عمومية بلدية أو في شكل امتياز يعطى للغير ، وهذا حسب التشريع المعمول به.

**3- مصادر تمويل وتسيير مالية البلدية :** يعتبر المشرع الجزائري البلدية هي المسؤولة عن تسيير المالية الخاصة فيما يخص :

- حصيلة الموارد الجبائية والرسوم .
- مداخيل ممتلكاتها.
- الإعانات والافتراضات.

وهي المسؤولة عن التعبئة حصيلة هذه الموارد.

أما بالنسبة لمصادر التمويل فيمكن التمييز بين نوعين هما :

- **التمويل المركزي** : والمقصود بها الإعانات التي تقدمها الدولة لتغطية النفقات اللازمة والاحتياجات الخاصة ببرامج التجهيز ، والمتمثلة في توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعما للقاعدة الاقتصادية التي تشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية ، مع مراعاة مايلي:
  - التفاوت في مداخيل البلديات
  - النقص في تغطية النفقات اللازمة .
- **الصناديق البلدية للضمان والتضامن** : وهما صندوقين تتوفر عليهم البلدية الأول يسمى الصندوق البلدي للتضامن ويتولى الدفع للبلديات أموالا من حصيلة الموارد الجبائية والرسوم والتي تم عن طريق تخصيص سنوي موزعا توزيعا نسبيا من الضرائب المعنية لقسم تسيير الميزانية البلدية ، وتخصيصات مالية التجهيز ، تخصص لقسم التجهيز والاستثمار من الميزانية البلدية ، وكذلك تخصيصات مالية استثنائية للبلديات التي يعرف وضعها المالي صعوبة خاصة يتوجب عليها أن تواجه كوارث وأحداث غير متوقعة.

على العموم يمكن اعتبار أن تنظيم وتسيير مالية البلدية يكون وفق لجدول الميزانية الذي يحتوي على التقديرات الخاصة بإيراداتها ونفقاتها السنوية ، يحدد شكلها وموضوعها مسبقا أي قبل بدء السنة المالية ويتم تعديل النفقات والإيرادات خلال السنة المالية طبقا لنتائج السنة المالية السابقة بواسطة ميزانية إضافية وتشمل ميزانية البلدية قسمين :

- قسم التسيير
- قسم التجهيز ولاستثمار.

وينقسم كل قسم إلى إيرادات ونفقات تتوازن وجوبا ، وإذا حدث اختلال في التوازن أي عجزا يتعين على المجلس الشعبي البلدي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لامتصاص وتامين التوازن الدقيق للميزانية الإضافية وإذا لم يستطيع ضبطها يجوز للوالي اتخاذ التدابير لذلك على مدى سنتين متتاليتين على الأكثر

يشمل قسم التسيير النفقات والتي تحتوي على :

- نفقات أجور وتكاليف موظفي البلدية .
- المساهمات المقررة في القوانين على أمور البلديات.
- نفقات صيانة الأموال المنقولة والعقارية ونفقات صيانة الطرقات البلدية .
- الحصص والأقساط المترتبة على البلديات .
- نفقات تسيير المصالح البلدية .
- فوائد الديون .
- الاقتطاع لنفقات التجهيز.
- الاقتطاع لنفقات الاستثمار.

ويحتوي قسم التجهيز والاستثمار على الأعباء التالية :

- الأعباء الخاصة باستهلاك الدين .
- نفقات التجهيز العمومي .
- نفقات المساهمة برأسمال على سبيل الاستثمار.

أما قسم تسيير الإيرادات فيشمل على:

- محاصيل الموارد الجبائية التي يسمح بنبضها لصالح البلديات .
- المساهمات ومبالغ التسيير التي تمنحها الدولة والجماعات والمؤسسات العمومية.
- رسوم وحقوق وأجور الخدمات التي أنجزت حسب القوانين والتنظيمات المعم ول بها.

- محاصيل ومداخيل الأملاك البلدية وهذا القسم من الإيرادات يخصص لتغطية جزء من نفقات التجهيز .

ولقد قدم المشرع الجزائري كتجربة جديدة تدخل ضمن الإصلاحات الجديدة للحكم الإداري وتنظيم الجماعات المحلية ، أحكام خاصة تتمثل في تقسيم ولاية الجزائر إلى محافظات حيث تم اعتماد تنظيم بلديات ولاية الجزائر في شكل مجالس تنسيق بين البلديات سميت بمجالس " تنسيق حضرية " وكل البلديات التي تضم أكثر من 50.000 نسمة إلى قطاعات حضرية.

يحدد عدد هذه المجالس والبلديات المكونة لها عن طريق التنظيم ، ويتولى تسيير مجلس التنسيق الحضري مجلس بلدي يتشكل من مجموع رؤساء المجالس الشعبية البلدية ، ينتخب المجلس رئيسا من بين أعضائه ويصادق على نظامه الداخلي.

ومن جملة اختصاصات هذا المجلس الجديد التنسيق الحضري للمسائل المشتركة بين بلديات التجمع في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي يمكن حصرها في النقاط التالية :

- الأملاك والتجهيزات المشتركة .
- التهيئة والتعمير والإنارة العمومية .
- النظافة المدينة ، مياه الشرب ، وصرف المياه وشبكاتها .
- الطرق والنقل العمومي .

وبناءا على هذا التشريع الجديد التي قامت بها الدولة يظهر جليا أن للبلدية دورا هاما في مجال التنمية المحلية ، فقد منحت لها صلاحيات جعلت منها أداة لخدمة مصالح الوطن ، ولن يكون هذا إلا إذا كانت البلدية متكاملة من حيث مواردها المادية والبشرية التي أصبحت أكثر من ضرورة لتمويل وتنفيذ برامج التنمية المحلية ، هذه الأخيرة تعتبر أسلوب تطبيق سياسة التنمية الشاملة والمستديمة التي تنتهجها الجزائر.

كما لا ننسى أن نشير إلى المشروع الجديد التي هو محل نقاش وإحدى الإشكاليات المعاصرة التي تصب الاهتمام حول الأدوار الحقيقية والمسؤوليات التي يجب أن تقوم بها الدولة من خلال الجماعات

المحلية وكيفية تنظيمها بوجه جديد يمكنها من توسيع مجال نشاطها واختصاصاتها وصلاحياتها وزيادة مواردها التي نركز عليها وهذا لأنها تعتبر ضرورية لتمويل مشاريع التنمية المحلية

**المطلب الثالث: دور الولاية في تحقيق التنمية المحلية**

**الفرع الأول: تعريف الولاية:** عرف المشرع الولاية من خلال المادة الاولى '' الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة '' و تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة.

و تساهم مع الدولة في إدارة و تهيئة الإقليم و التنمية الإقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و حماية البيئة و ترقية و تحسين الإطار المعيشي للمواطنين.[1]

**الفرع الثاني: هيئات الولاية: تتمثل هيئات الولاية في[2]:**

**أولا: المجلس الشعبي الولائي:** و هو هيئة منتخبة على غرار المجلس

**ثانيا: الوالي:** و هو حائز سلطة الدولة في الولاية و مندوب الحكومة بها يعين من طرف رئيس الدولة.

**الفرع الثالث: نشاط عمل وصلاحيات المجلس الشعبي الولائي:** يتكون المجلس الشعبي الولائي من لجان دائمة ولجان مؤقتة يترأس كل واحد منها رئيس منتخب ، حيث يعقد المجلس الشعبي الولائي ( 04 ) أربعة دورات عادية في السنة مدة كل دورة منها ( 15 ) عشرة يوما على الأكثر ، ويمكن تمديدها عند الضرورة بقرار من أغلبية أعضائه لمدة لا تتجاوز (7 ) سبعة أيام أو بطلب من الوالي ، يتمثل عمل اللجنة الدائمة في دراسة القضايا التالية[3] :

- الاقتصاد والمالية .
- التهيئة العمرانية والتجهيز .
- الشؤون الاجتماعية والثقافية .

---

[1] عمار بوضياف، شرح قانون الولاية،جسور للنشر و التوزيع، الجزائر، 2012، ص 116

[2] محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، الجزائر، 2004، ص 181

[3] رجراج زهير، مرجع سبق ذكره، ص 99- 101

أما اللجنة المؤقتة فتشكل لدراسة المسائل التي تتعلق بالولاية ،ومن ضمن إختصاصات المجلس الشعبي الولائي وصلاحياته يمكن ذكر :

**1)التخطيط والبرمجة:** يعالج المجلس الشعبي الولائي جميع الأعمال الخاصة بتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتهيئة إقليم الولاية وحماية البيئة وترقية متحصلاتها النوعية ، بالتنسيق مع الأعمال التي تقدم بها الجماعات الإقليمية، كم يمكن أن يقدم الآراء والاقتراحات أو الملاحظات الخاصة بشؤون الولاية والتي يرسلها الوالي للوزير المختص مرفقة برأيه ، ويمكن أن يعلم وزير الداخلية عن طريق رئيسه بكل القضايا المتعلقة بسير المصالح اللامركزية التابعة للدولة إلى جانب أنه يمكن أن يقوم بالتحقيق حول القضايا المرتبطة بتسيير الولاية وتنميتها ، ويقدم نتاج هذا التحقيق للوالي أو وزير الداخلية لاتخاذ التدابير والإجراءات التي من شأنها تعمل على تحقيق أهداف التنمية المحلية ومخططاتها.

ومن ضمن الوسائل والأهداف المحددة بصفة تعاقدية بين الدولة والجماعات المحلية قصد ضمان التنمية للولاية ، و من أجل ذلك ينشأ على مستوى كل ولاية بنك معلومات لجمع كافة الدراسات والمعلومات الإحصائية الاجتماعية والعملية المتعلقة بالولاية ، ويتم وضع مخطط الولاية ومحتواه خاصة فيما يتعلق بمخطط التهيئة العم رانية ويراقب تنفيذه ، وبهذه الصفة يشارك في إجراءات التخطيط والبرمجة ومراقبة تنفيذها.

**2) الفلاحة والري:** إن الزراعة هي إحدى الأهداف الرئيسية للتنمية ، وسبب ذلك أنها تمثل مصدرا أساسيا للموارد الغذائية

في المجتمع ، وعليه فان توجيه الاهتمام إلى هذا القط اع يقتضي أن تكون تنمية الاقتصاد الوطني في اتجاه تنمية 09 الزراعية ، ولقد تم تحديد في قانون 90-09 لأفريل من سنة 1990 العمليات والصلاحيات التي يمكن أن يقوم ويبادر بها المجلس الشعبي الولائي في تنمية هذا القطاع الحساس والهام يمكن أن نذكرها في النقاط التالية :

- يبادر ويجسد العمليات التي ترمي إلى حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز القروي وترقية الأراضي الفلاحية ، كما يبادر بكل عمل يرمي إلى تنمية الأملاك الغابية وحمايتها مثل حملات التشجير وحماية التربة .
- يبادر ويعمل على تطوير الري وأعمال الوقاية ومكافحة الأوبئة وأشغال التهيئة والتطهير وتنقية مجاري المياه.

- يساعد تقنيا وماليا البلديات في مشاريع التموين بالمياه الصالحة للشرب وتطهير المياه التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات المعنية وإعادة استعمالها .

**3) الهياكل الأساسية الإقتصادية والتجهيزات المهنية:** إن تنمية قطاع الهياكل الأساسية من الاستثمارات المهمة ، والتي أعطت لها الجزائر اهتماما كبيرا في مخططاتها التنموية منذ الاستقلال ، حيث بلغت استثمارات البنية التحتية الاقتصادية في المخطط الخماسي الأول حوالي 216.69 مليار دج تمثل نسبة 38.7٪ من مجموع تكاليف البرامج الاستثمارية للمخطط .وتشير أرقام تقرير المخطط الرباعي الأولى لتنمية قطاع البنية التحتية الاجتماعية إلى مبلغ 7.393 مليار دج ، هذه الأرقام تدل على الاهتمام بشكل واضح لتطوير هذا القطاع ، وفي التشريعات الجديدة لتنظيم الإدارة المحلية لسنة 2012 م ،أعطت الدولة صلاحيات متعددة للمجالس الشعبية الولائية لترقية هذا القطاع والحفاظ على هياكله ، حيث حدد في المواد هذا القانون العمليات التي يبادر بها فيما يلي :

- يبادر بالأعمال المرتبطة بأشغال تهييئة الطرق الولائية وصياناتها كما يقوم بتصنيفها.
- يبادر بكل عملية من شأنها تنمية الريف مثل الإنارة وفك العزلة .
- يبادر بالأعمال المتعلقة بترقية هياكل استقبال الأنشطة وتنميتها .
- تتولى الولاية انجاز مؤسسات التعليم وصيانتها العناية بها ، وانجاز الهياكل الصحية التي تتجاوز قدرات البلديات كما تتولى بجميع الأنشطة الاجتماعية مثل مساهمة في البرامج ترقية التشغيل إنشاء منشآت ثقافية ورياضية وترفيهية.
- يتخذ في مجال السياحة كل إجراء من شأنه أن يساعد في استغلال القدرات السياحية للولاية ويشجع كل استثمار في هذا المجال.

* في مجال السكن تدعم البلديات فيما يخص تطبيق برامجها الإسكانية حيث يقوم :

- يقوم خصوصا مساهمات لإنشاء المؤسسات وشركات البناء العقاري.
- يشجع تنمية حركة التعاونية في ميدان السكن .
- يبادر ويشارك في ترقية برامج السكن المخصص للإيجار.
- سيقوم بعمليات الإصلاح وإعادة البناء

## المبحث الثاني: دور قطاع الصيد البحري في تحقيق التنمية المحلية

باعتبار ولاية بومرداس من أبرز الولايات التي تتميز بالاعتماد على نشاط قطاع الصيد البحري في تحقيق عنصري الغذاء و الشغل لسكانها، و لكونه قطاعا اقتصاديا من الدرجة الاولى فإنه من المنطقي أن يكون لنشاط الصيد بجميع أنواعه له علاقة بالتنمية المحلية من حيث المشاريع المنجزة و قيد الانجاز بالإضافة الى فتح مناصب الشغل و زيادة الإنتاجية، وبالتالي أصبح قطاع الصيد البحري يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المحلية في ولاية بومرداس

### المطلب الأول: دور تربية المائيات في تحقيق التنمية المحلية: لتربية المائيات دور كبير في تحقيق التنمية نتطرق اليها في النقاط التالية[1]:

**الفرع الأول: تعريفها:** تعّرف تربية المائيات، كتربية للأسماك، الرخويات، القشريات و النبتات في المياه المالحة أوالعذبة يحتاج هذا النشاط إلى كميات من المياه ذات نوعية عالية و غير ملوثة.

تعتبر تربية المائيات بالجزائر، و في باقي دول العالم، كبديل لتعويض النقص المتزايد في الموارد الصيدية المسجل بالعالم، مما إستوجب من بعض الدول التطوير و الإرتقاء بهذا النشاط لتحقيق الاكتفاء في هذه الموارد، و جعل الجزائر تواكب هذا التطور و تسعى لإنشاء مؤسسات لتربية المائيات بجميع أنواعها (في المياه العذبة و المالحة) و في كل القطر الوطني.

و لهذا أدرجت، ولاية بومرداس (عن طريق المديرية)، لما تتوفر عليه من إمكانيات طبيعية هائلة التي تسمح بتطوير تربية المائيات، في مخططاتها هذا النشاط و أولت له أهمية كبرى.

**الفرع الثاني: الإمكانيات المتوفرة لتربية المائيات و مواقعها:** من أهم الإمكانيات التي تتوفر بها الولاية :

- شريط ساحلي يقدر ب 80كلم و الذي يحوي عدد كبير من المواقع البحرية الملائمة لتربية اسماك القاروس، القجوج، المحار و بلح البحر.

[1] منشور وزاري، وزارة الصيد البحري و الموارد المائية- المخطط التوجيهي لتنمية نشاطات الصيد البحري و تربية المائيات افاق 2025، دار النخلة للنشر و التوزيع،2021، ص 98-104

- مصبات الوديان (يسر و سيباو) – والتي تسمح تهـيئتها – باستغلال ( صيد و تسمين) صـغار الحنكليس و البوري و تربية الأصداف و الجمبري، بالإضـافة إلى المواقـع الملائمة لـتربية أسماك المياه العذبة (سدود، حواجز مائية، و أحواض السقي).

كما ساهم الموقع الاستراتيجي للولاية (القرب من العاصمة،الميناء و المطار الدولي ) باستقطاب عدد معتبر من المستثمرين و اهتمامهم بهذا النشاط، مما استلزم المباشرة في عملية بحث واقتراح مواقع بحرية ملائمة لتربية المائيات في الاقفاص العائمة ابتدءا من سنة 2009 لتعويض النقص في المواقع البرية. ولقد أثمر هذا البحث بتحديد 05 مناطق لتربية المائيات في عرض البحر التي تم الموافقة عليها وإعتمادها من طرف السلطات المركزية ومستشاري المنظمة

العالمية للتغذية (FAO) و هي كتالي:

المتمثلة في: دلس، جنات، زموري شرق، زموري– غرب، و بودواو البحري.

وقد تم اختيار هذه المناطق لتربية المائيات للاعتبارات التالية:

- مجاورتها للطرق الرئيسية
- تميزها بخصائص مرفلوجية ملائمة و بمساحة بحرية كافية لتربية المائيات
- قرب هذه المناطق من موانئ الصيد

وفيما يخص المساحة الأرضية، فقد تم تخصيص 15 مكان بمنطقة النشاطات الصيد البحري و تربية المائيات بزموري لهذه المشاريع الكائنة في عرض البحر.

**الفرع الثالث: مشاريع تربية المائيات على مستوى الولاية**

❖ **مزرعة تربية المـــــائيات بجنات** : بمساحة 6 هكتار في البر و 05 هكتار في البحر. تقدر الطاقة الإنتاجية بحوالي 1600 طن/سنة من اسماك ، ذئب البحر، القجوج و سمك موسى. واستحدثت 25 منصب شغل دائم.

يقدر عدد الأحواض المائية المنجزة لحد الآن 52 حوض من مجموع 116 المقرر انجازها.

انطلقت المزرعة في الإنتاج، عام 2009. تم استيراد صغار القجوج من اسبانيا و البرتغال على مراحل .

بلغ الإنتاج السمكي في سنة 2010 حوالي 3 طن أما في عام 2011 فبلغ 120 طن، في 2012 تم الإنتاج حوالي 67,4 طن كما بلغ الإنتاج سنة 2013، 250 طن من سمك القجوج و ذئب البحر ،يتراوح وزنه من 250غ إلى 450غ للوحدة، 306 طن تم إنتاجها في 2014، 50 طن في 2015 وطن 37,5 في 2016.

يجدر الإشارة بان هذه المزرعة سجلت الكثير من الخسائر، أضخمها كانت في 2010 حيث تم فقدان أكثر من 24 طن من الأسماك الجاهزة للتسويق و 350000 وحدة ذات 120غرام.

في 2014 تم فقدان حوالي 4000 وحدة بسبب الفطريات. و في 2015 بسبب وجود الطفيليات، فقدت المزرعة أكثر من 65000 وحدة ذات 60غ.

المعلوم بأن درجات الحرارة المرتفعة للمياه التي يتم فيها الإنتاج هي سبب أساسي في هذه النكبات التي أصابت هذه المزرعة مما أدى بمسيريها إلى تفكير في إنشاء قناة جديدة لجب المياه

الباردة على مسافة أطول في عرض البحر نتج عنه توقيف الإنتاج منذ جوان 2016 لإنجازها، زيادة على التغيرات التي طرأت في عقود الشركة و مالكيها.

كما تمت اعادت تهيأت قنوات ضخ المياه وتوصيلها بالأحواض . ومن المنتظر ان تدخل المزرعة في مرحلة الإنتاج مع حلول سنة 2022

- **مشروع تربية القاجوج وذاب البحر في الاقفاص العائمة:** يتمثل هدا المشروع في تربية سمك القاجوج وذاب البحر في الاقفاص العائمة ، عبر مساحة بحرية تقدر 30 هكتار. يبلغ الإنتاج المتوقع لهده المزرعة 720 طنًا سنويًا من القاجوج وذاب البحر.

تم تركيب أربعة (04) أقفاص عائمة بقطر 30 م بمنطقة زموري البحري و استزراعها في2021/10/11 بحوالي 000 1140 من اصبعيات سمك القجوج و بهدا يكون هدا المشروع قد دخل في طور الاتناج.

- **مشروع تربية القاجوج وذاب مشروع البحر في الاقفاص العائمة** :يقع بمنطقة زموري البحري و يمتد هدا 30 هكتار.

يتكون من اربع أقفاص عائمة (قطر 30 م) و هو ثاني مشروع بحري يدخل في مرحلة الانتاج

و من المتوقع ان يصل هدا المشروع الى 720 طنًا سنويًا من القاجوج وذاب البحر.

كما تم استزراع اربعة (04) اقفاص عائمة ب 1 14 000 000 من اصبعيات سمك القجوج بعد

الاستفادة من الموافقة البنكية لتمويل المشروع في اطار منح قروض الاستغلال.

- **مشروع تربية القاجوج وذاب مشروع البحر في الاقفاص العائمة :** يقع بمنطقة البحرية لجنات و يمتد على مساحة تقدر ب30 هكتارفي البحرو يعد من بين المشاريع التي

دخلت في مرحلة الاستغلال.

تم تنصيب حاليا في شهر ماي 2021, (08 ) اقفاص عائمة (قطر 30 م.)

وتحصل صاحب المشروع من شهادة التأهيل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لتنمية وتطوير الصيد البحري وتربية المائيات.

- **مشروع تربية القاجوج وذاب البحر البحر في الاقفاص العائمة:** يقع بالمنطقة البحرية لجنات. و قد تم في شهر اوت من سنة 2020، (10) اقفاص عائمة (30 م)

على مساحة تقدر ب30 هكتارفي عرض البحر.

واستفاد كذلك صاحب المشروع من شهادة التأهيل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لتنمية

وتطوير الصيد البحري وتربية المائيات

- **مشروع تربية القاجوج وذاب مشروع البحر في الاقفاص العائمة :** وهو مشروع لتربية القاجوج وذاب البحر في أقفاص عائمة ، ويغطي مساحة 30 هكتار. يبلغ

الإنتاج المتوقع 720 طنًا سنويًا من القاجوج وذاب البحر.

تم تركيب أربعة (04) أقفاص بقطر 30 م في المنطقة البحرية بجنات.

واستفاد على الموافقة البنكية لتمويل المشروع في اطار منح قروض الاستغلال.

اضافة الى هذه المشاريع المنجزة. يضاف مشروع تربية الجمبري ببلدية الصغيرات في الاحواض الذي يعد في طور الانجاز، ويقدر انتاجه سنويا ب 600 طن من سمك الجمبري.

تقدر نسبة انجاز الشطر الاول من احواض التسمين والتفريخ بحوالي 35% في انتضار استكمال الشطر الثاني و قناة ضخ المياه

**المطلب الثاني: دور الموانئ في تحقيق التنمية المحلية**

**الفرع الأول: تعريف:** الميناء هو مكان يقع على حافة المحيطات أو البحار أو الأنهار، و يستخدم في استقبال السفن في الشحن و التفريغ، و استقبال البضائع، الى جانب استقباله لسفن الركاب، و لغويا يعني الميناء البحري أو الجوي[1]

**الفرع الثاني: الهياكل المينائية: تتمثل الهياكل المينائية في النقاط التالية[2]:**

أ) **تهيئة ميناء دلس:** يعتبر ميناء دلس من الموانئ التي تشهد تطورا ملحوظا خلال السنوات الاخيرة إلا أنه يشهد اكتضاض و اختناق و ذلك راجع لانعدام مراسي ثابتة أو عائمة بالميناء حيث ترسو السفن حاليا بواسطة جسم ميت و لهذا و بالتعاون مع الجهات المختصة تم تسجيل دراسة لتهيئة هذا الميناء قصد زيادة قدرة الاستيعاب و تقليص خطر الملاحة داخل الميناء، تسهيل عملية إنزال المنتجات الصيدية اي تسهيل النشاط الصيدي، زيادة فتح باب الاستثمار بالميناء و عدة أهداف عن هذه العملية حيث سجلت عملية دراسة لتوسعة الميناء في برنامج التجهيز التكميلي للولاية كما رصد مبلغ عشر ملايين دينار لجرف حوض المياه.

ب) **ملجأ الصيد بالقوس ( دلس ):** يعتبر الملجأ الطبيعي بالقوس من أهم أماكن رسو سفن الصيد على طول الشريط الساحلي للولاية و ذلك بوجود عدد كبير من الصيادين اللذين يزاولون نشاط الصيد بواسطة سفن تقليدية من الحجم الصغير( حوالي 70 سفينة صيد ) و هذا راجع لطبيعة الملجأ الذي يوفر نسبة كبيرة من الحماية لهذه السفن.

ت) **تهيئة و توسعة ميناء زموري البحري:** ميناء زموري البحري له اهمية كبيرة من الناحية الإقتصادية و الإجتماعية لولاية بومرداس إلا انه يشهد اختناق و اكتضاض في عدد السفن الراسية به خاصة عند دخول و خروج سفن صيد السردين خلال فترات الصيد، و هو ما استدعى الى التفكير في القيام بإعادة تهيئة ميناء زموري البحري و توسيعه بإشراك الجهات المختصة في هذا الميدان

[1] www.alraimedia.com

[2] وثائق من مديرية الصيد البحري و الموارد الصيدية " بومرداس "

ث) **ملجأ الصيد ببودواو البحري:** إن عملية الصيد البحري على مستوى الولاية تتم في غالب الأحيان قرب السواحل فإن توفير مثل هذه المرافق سيلعب دورا هاما في تحفيز رجال البحر على مواصلة نشاطهم و كذا استقرارهم، فهم يساهمون في خلق

و على غرار الموانئ المتوفرة على مستوى الولاية، فإن شاطئ الرسو لبودواو البحري الذي يقع على بعد 5 كيلومترات غرب مدينة بومرداس سيتسع لحوالي 50 قاربا صغيرا مما سيسمح لذوي المهنة من الاستفادة بمواقع اكثر امنة و مسهلة لنشاطاتهم .

**الفرع الثالث: مؤسسة تسيير موانئ الصيد البحري:** تنشط تحت وصاية وزارة الأشغال و النقل حيث تتجسد مهامها حسب الاتفاقية في[1]:

- منح شهادة المرساة الثابتة
- تطهير الحوض المائي للموانئ و رفع النفايات به
- ضمان حاجيات السفن و البحارة خاصة من الماء
- تسيير الموانئ من حيث استغلال الأرضية و منح تراخيص للاستثمار في إطار minapeche
- تحسين ظروف عمل أصحاب المهنة و تنمية الإستثمار في الموانئ

تتواجد المؤسسة حاليا في كل موانئ الولاية، كما أن إنجاز الهياكل المينائية فهو من مهام وزارة الأشغال العمومية و النقل.

**المطلب الثالث: دور الثروة السمكية في تحقيق التنمية**

**الفرع الأول: تعريف:** تعرف الثروة السمكية بأنها ما يتم الحصول عليه من الماء و المسطحات من الثروات الحية، و تعتبر مصادر طبيعية متجددة، إذ تتجد بشكل مستمر من خلال التكاثر و يشار الى أن الإنسان استغل الثروة السمكية منذ الأزل بواسطة الصيد، و تشير الإحصاءات الاقتصادية الى أن الإنتاج العالمي من الثروة السمكية قدر بنحو 75 مليون طن سنويا[2]

**الفرع الثاني: مشاريع الثروة السمكية على مستوى الولاية**

**1- مشروع الاستزراع و الأقفاص العائمة:** أوضح وزير الصيد البحري و المنتجات الصيدية في تصريح صحفي، على هامش إطلاقه لعملية استزراع نحو 2،1 مليون من أصبعيات قاجوج البحر (الدوراد) في أقفاص عائمة بمزرعة خاصة بساحل زموري (شرق)، بأن إنتاج الولاية من تربية المائيات البحرية

[1] وثائق من مديرية الصيد البحري و الموارد الصيدية " بومرداس "

[2] www.ml7z.com 08/05/2022 12.15

سيتضاعف نهاية السنة القادمة، حيث سيرتفع إلى 9000 طن منهم 3000 طن إنتاج عن طريق تربية المائيات في الأقفاص العائمة و 6000 طن المتبقية من الصيد التقليدي للسمك في البحر.

ولدى معاينته لمشروع الأقفاص العائمة في عمق ساحل زموري، أكد الوزير بأنه إذا ما استمرت ولاية بومرداس بهذه الوتيرة في إنجاز مثل هذه المشاريع الاستثمارية خاصة سترتقي (الولاية) إلى مصاف الولايات المتصدرة للطليعة وطنيا في كمية الإنتاج في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، قال الوزير أن استراتيجية دائرته الوزارية عبر الوطن ترتكز أساسا على الرفع من القدرات الإنتاجية في مجال الصيد البحري و تربية المائيات عبر كل الساحل الجزائري من خلال الاستثمارات التي أنجزت أو التي هي قيد الإنجاز حاليا عبر عدد من ولايات الوطن كسكيكدة و الشلف و مستغانم و عين تيموشنت و تلمسان

ومن شأن هذه المشاريع الحيوية التي أنجزها شباب في إطار المؤسسات الناشئة، يقول الوزير، أن يكون لها الدور الكبير في الرفع من القدرات الإنتاجية في المجال في الآفاق القريبة و بالتالي تحسين العرض الذي سيكون له الأثر الإيجابي على السوق الوطني.

وتتربع المزرعة البحرية الخاصة الكائنة بساحل زموري، حسب التوضيحات التي قدمت للوزير بعين المكان أثناء زيارة معاينة للمشروع، على مساحة 30 هكتارا بداخل ساحل أو عمق البحر و تضم مزرعتين لتربية سمك قاجوج البحر أو الدوراد و كل مزرعة تشغل أربعة (4) أقفاص عائمة بقدرة إنتاج تصل إلى نحو 720 طن سنويا .

وأنجز هذا المشروع الاستثماري الطموح الأول من نوعه بالولاية، حسب التوضيحات المقدمة، بالشراكة ما بين مؤسستين ناشئتين جزائريتين و يشغل نحو 20 شابا ويطمح في السنوات القليلة القادمة إلى توسعة المشروع بإنجاز في نفس المنطقة أربعة (4) أقفاص عائمة أخرى في نفس المساحة البحرية بنفس القدرة الإنتاجية .

وتضمنت الزيارة، إلى جانب الإشراف على استزراع الأقفاص العائمة المذكورة، حضور حفل تكريم الصحافة بمناسبة اليوم الوطني للصحافة و الإشراف على اختتام الصالون الأول للتصدير الذي تواصل

على مدار 3 أيام بساحة المركب الأولمبي جيلالي بونعامة بمدينة بومرداس، و عرف مشاركة أزيد من 50 عارضا في شتى المجالات الإنتاجية.1

**2- مسامك للبيع بالجملة و التجزئة**

إن عمليات البيع بالجملة تعتبر مرحلة حساسة و هامة يتم فيها تسويق المنتجات الصيدية المنزلة يوميا من السفن على مستوى الموانئ التي تعتبر نقاط عبور، إذ لابد من توفير الشروط و الظروف الملائمة من أجل تسهيل العملية

يتم البيع بالجملة على مستوى أرصفة الموانئ بطريقة غير منظمة مما يجعل مراقبة وإحصاء المنتجات من حيث الكمية تشكل عملية صعبة لأعوان الإدارة المكلفين بهذا الشأن لذا فإنشاء أسواق البيع علي مستوي موانئ الولاية تعد ضرورة لما لها من فوائد لصيادين و كذا للإدارة المكلفة بالقطاع ، فستسمح لصيادين من الحصول علي مكان تتوفر فيه كل الشروط الأزمة من حيث النظافة و التخزين لتسويق منتجاتهم.

فهذه المنشأة ستتوفر علي أجنحة مخصصة للبيع، التخزين،التشحين،... الخ

مما سيتسنى للإدارة تأدية واجبها الرقابي من حيث النوعية و الكمية للمنتجات و كذا تسيير عملية البيع بشكل منظم

أما من جانب مسامك للبيع بالتجزئة تسعي لتوفير منتجو للمستهلك يلقي إلي المعايير المعمول بها في مجال تسويق الأسماك من جهة وتسهيل العمليات المتابعة للمنتج ألصيدي فإن إنشاء مسامك للبيع بتجزئة غاية لابد منها حيث تم تسجيل عدد من عمليات إنجاز مسامك بعدد من البلديات منها بومرداس (كرمة ) أين تم إنجاز الأشغال فيها وتحويل تسييرها الي الغرفة الإدارية للصيد.

اذ تعتبر المسمكة الأولى من نوعها علي مستوي الولاية و الوطن من حيث الهندسة و التجهيزات التي تتوفر عليها. من جهة، شيدت تبعا لمخطط هندسي يجمع بين الجمال الخارجي و تهيئة داخلية تتجاوب مع المعايير المعمول بها، و من جهة جهزت المسمكة بغرفة تبريد، آلة إنتاج ثلج، مكتب التسيير. كما تتوفر علي قاعة مكيفة ومهيأة بعشرة طاولات مبردة لبيع المنتجات السمكية. المسمكة في طور الإستغلال حيث فتحت أبوابها في سنة 2017

[1] //www.aps.dz: htt ps /05/2022 22.15.10 تاريخ الإطلاع

## المبحث الثالث: مشاكل و افاق قطاع الصيد البحري:

بالنظر الى ما يمتلكه قطاع الصيد البحري من الثروة السمكية و العلاقات الجيدة مع المؤسسات المسيرة له و تشجيع الاستثمار و خلق فرص التكوين من طرف دعم الدولة لهذا القطاع من خلال تقديم برامج الافاق الى سنوات قادمة، إلا أنه لا يزال يعاني من نقائص كثيرة جعلته في سكون بدون تحرك و تقدم و تطوير[1]

**المطلب الأول: مشاكل قطاع الصيد البحري:** يوجد العديد من المشاكل التي يعاني منها قطاع الصيد البحري في ولاية بومرداس نذكر منها:

- ✓ عدم تخصيص أماكن للصيد يعد مشكلة اخرى مما يجعل عمليات الصيد تتم بشكل عشوائي.
- ✓ عدم وجود موقع استراتيجي ملائم للموانئ مما يؤدي الى مشاكل رسو سفن الصيد.
- ✓ التلوث الذي يطال على سواحل البحر مثل النفايات الصلبة و غير الصلبة التي يلقى بها في الوديان و تصب في البحار مثل واد الحراش .
- ✓ استخدام المتفجرات و الديناميت في عمليات الصيد مما يؤدي الى القضاء على كامل الاحياء البحرية.
- ✓ اللجوء الى شباك يمنع استخدامها لأنها تساهم في منع الثروات البحرية من التجدد.
- ✓ عدم وجود إمكانيات و تقنيات حديثة لمواكبة الصيد البحري في العالم.
- ✓ مواصلة إتلاف الشعاب المرجانية الجزائرية لأغراض تجارية تشكل خطرا جسيما على الثروة السمكية و البيئة البحرية التي كانت تسمح في ثمانينات القرن العشرين بجمع 380 الف طن من الأسماك كل عام، فانخفضت هذه الكمية الى 72 الف طن حاليا و يتوقع أن تنحسر هذه الكمية الى 50 الف طن فقط في السنوات القادمة.

**المطلب الثاني: افاق قطاع الصيد البحري:** رغم كل الجهود المبذولة من قبل الدولة للنهوض بهذا القطاع إلا أنها ظلت غير كافية، و لعل ذلك راجع الى ضعف الإصلاحات المتخذة أو عدم جدية تنفيذها، و هو ما يستوجب اتخاذ اجراءات أو اليات صارمة تكون كفيلة بنهوض قطاع الصيد البحري و لعل أهمها نجد ما يلي:

- ✓ تجديد أسطول الصيد البحري وفق العصرنة التي يشهدها القطاع في العالم

[1] وثائق من مديرية الصيد البحري و الموارد الصيدية " بومرداس "

- ✓ التشجيع على الاستثمار في مناطق الانشطة الخاصة بمهن الصيد البحري و تربية المائيات
- ✓ استغلال الأحسن و العقلاني لكل الثروات الصيدية في إطلر التنمية المستديمة
- ✓ إنشاء هياكل بالموانئ للخياطة و ترقيع الشباك الصيدية و كذا تربية المائيات في الأقفاص البحرية
- ✓ توسعة الموانئ مما يتماشى مع برنامج الدولة و الاستثمار في إطار التعاونية مع وزارة الأشغال العمومية
- ✓ بناء و إنشاء مسمكات على مستوى الدوائر و الولايات و ذلك من أجل السير الحسن لتسويق المنتجات الصيدية و القضاء تدريجيا على البيع العشوائي
- ✓ تنويع مصادرتموين السوق بالمنتجات الصيدية، حسب نوع الصيد و حسب طبيعة النشاط و ذلك بالقيام ما يلي :

- ادراج وحدات صيدية جديدة عصرية
- تكوين المستخدمين البحريين و تحسين مستواهم و تجديد معارفهم بالتقنيات الجديدة
- تنظيم النشاطات الانتاجية
- إقامة مسامك لبيع المنتجات الصيدية بالجملة و إنشاء وحدات التحويل و التكييف و التوزيع
- مركبات التبريد لضمان جودة الثروة السمكية
- وحدات لبناء و إصلاح السفن
- وحدات لصناعة تجهيزات و معدات الصيد البحري و توزيعها
- تحسين التأطير الإداري و القانوني و العملي و التقني و المهني لكل النشاطات الاجتماعية، الاقتصادية للقطاع

**خلاصة الفصل:**

يهدف هذا الفصل الى التعرف على الدور التنموي للجماعات االمحلية و دورها في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية بومرداس و المتمثلة في البلدية و الولاية، كما تطرقنا الى دور كل من الثروة السمكية و تربية المائيات و كذا الموانئ في تحقيق التنمية المحلية، ورغم ذلك لايزال النقص يعتري قطاع الصيد البحري بسبب المشاكل المطروحة عليه و هذا لا يعني عدم اقتراح حلول مستقبلية بل تم إعداد مخطط توجيهي لافاق القطاع الى غاية 2025

# الفصل الثالث

# دراسة ميدانية على مستوى مديرية الصيد البحري لولاية بومرداس

**تمهيد الفصل:**

لقد ساهمت وزارة الصيد البحري و تربية المائيات في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية بومرداس و ذلك من خلال نشاط قطاع الصيد البحري، حيث تم التركيز على إنشاء المشاريع في مجال الثروة السمكية و ذلك بإنشاء مسمكات و محاربة البيع العشوائي و تربية المائيات وتم ذلك بوضع أقفاص و أحواض جديدة وتزويد الموانئ بوسائل صيد متطورة وفتح مؤسسات صغيرة لصناعة السفن مثل زموري.. وبالتالي تشجيع الإستمار المحلي و فتح مناصب شغل و تشجيع اليد العاملة مما يؤدي الى تحقيق التنمية المحلية تبعا

## المبحث الأول: لمحة عن قطاع الصيد البحري في ولاية بومرداس

يتميز قطاع الصيد البحري في ولاية بومرداس بموانئ صيد معتبرة و متميزة اذ تسجل تقريبا في كل سنة نسب متفاوتة على السنوات الماضية وخاصة ميناء زموري الذي يعتبر من اهم الموانئ الوطنية حيث عرف عملية توسعة مؤخرا، وكذلك وسائل الانتاج من اسطول و توزيع البحارة بالإضافة الى المنشأت القاعدية البحرية

### المطلب الأول: الهياكل المينائية لولاية بومرداس

تحتل ولاية بومرداس موقعا جغرافيا متميزا وذلك بإطلالتها على البحر بشريط ساحلي يمتد الى 75.06 كم (مخبر الدراسات البحرية LEM) وبقربها من العاصمة مما يبرز أهمية قطاع الصيد ويعطيه حيوية بالغة حيث تزخر الولاية بثلاثة منشات قاعدية مينائية (دلس ،زموري البحري ،جنات) بالإضافة الى وجود مناطق رسو طبيعية تخص نشاط الصيد الحرفي حيث يوجد 110 نوع من الاسماك محل الصيد البحري والقاري.

**الفرع الأول: ميناء دلس** : يعتبر ميناء دلس الاقدم في الولاية اذ ان نشاط الصيد البحري فيه منذ عهد الفينيقيين ،والذي دخل حيز الاستغلال سنة 1934 كما انه يتميز بموقعه المحمي من الجهة الغربية براس دلس والذي يجعل الميناء في مأمن من اغلب الرياح والأمواج العاتية وكذا التخفيف من سرعة ترمله وهو مصنف من بين الموانئ المختلطة (صيد ،تجارة) كما يتربع الميناء على مسطح مائي (الحوض المائي) يقدر ب 6.4 هكتار وبقدرة استيعاب 90 سفينة صيد وبمساحة اجمالية للمنشاة تقدر ب 12 هكتار مع وجود دراسة من اجل توسعة وانشاء ميناء تجاري وتهياة الحالي وتخصيصه للصيد البحري وهذا في افاق 2030

**الفرع الثاني: ميناء زموري البحري:** يقع الميناء بمدينة زموري البحري وهو من اهم الموانئ الوطنية حيث عرف عملية توسعة وتهيئة سنة 2002 من طرف شركة MEDITRAM وبدراسة قام بها مكتب LEM(مخبر الدراسات البحرية ) مما جعل الميناء يتربع على مسطح مائي يقدر ب 6 هكتار وبالتالي يستوعب عدد هام من سفن الصيد تقدر ب 183 سفينة صيد ، حيث تمثل سفن صيد السردين حاليا نسبة 46 من اجمالي سفن المرقمة بهذا الميناء

**الفرع الثالث: ميناء جنات:** ميناء حديث الانشاء (بداية الاشغال سنة 2006) ومصنف كميناء صيد وترفيه ،يقع الميناء بجنات ويقدر حجم استيعابه ب 115 وحدة صيد وترفيه وذلك لوجود حوض مائي يبلغ 4.2 هكتار الا ان الميناء شهد سنة 2009 عملية انشاء كاسر الامواج بالجهة الشرقية وفي الاتجاه الشمالي بطول 260 متر في البحر قصد الحد من قوة التيارات المائية خاصة منها الشرقية التي تتسبب في ترميل الميناء مع اشغال تهيئة اخرى ودخل الميناء حيز الاستغلال شهر افريل سنة 2016 ليسير من قبل تسيير الموانئ وملاجئ الصيد البحري الجزائر الوسطى .EGPP

**الفرع الرابع: شواطئ الرسو الطبيعية** : يتواجد على طول الشريط الساحلي للولاية 04 شواطئ طبيعية للرسو وملجأ طبيعي (حسب قرار السيد والي الولاية رقم 1285/13 المؤرخ في 10 جوان 2013 ،يتضمن تخصيص مواقع على مستوى الشريط الساحلي لجنوح قوارب الصيد الحرفي وصيد النزهة) ، حيث تتوزع من الشرق الى الغرب الى منطقة الرسو سيدي سليمان اعفير ،الملجأ الطبيعي القوس بدلس (وجود دراسة لتهيئة) ،منطقة الرسو ساحل بوبراك (سيدي داود) ،منطقة الرسو الكرمة ،منطقة الرسو بودواو البحري الذي يوجد به مشروع تهيئة وانجاز ،حيث من المقرر ان يستوعب 50 قارب صيد من الحجم الصغير

**المطلب الثاني: وسائل الإنتاج و دورها في تحقيق التنمية**

**وسائل الإنتاج**

**الفرع الأول: أسطول الصيد البحري** : توزيع أسطول الصيد البحري حسب الميناء و نوع المهنة :

يقدر أسطول الصيد البحري المسجل بولاية بومرداس حاليا بـ **657** سفينة صيد منها:

- **266** سفينة صيد مسجلة بميناء دلس أي ما يمثل **40%** من أسطول الصيد البحري.
- **256** سفينة صيد مسجلة بميناء زموري أي ما يمثل **39%** من أسطول الصيد البحري
- **135** سفينة صيد راسية في ميناء جنات أي ما يمثل **21%** من أسطول الصيد البحري.

خلال سنة 2021، عرف أسطول الصيد ارتفاعا قدره 17 وحدة صيد إضافية ناشطة .

**الفرع الثاني: وضعية رجال البحر :**

- **توزيع عدد البحارة المسجلين حسب نوع المهنة و الميناء :** بعد عملية الجرد من طرف مصالح مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية وبالتنسيق مع المحطات البحرية لحراس السواحل (دلس و زموري)، بلغ عدد المسجلين **5 413** مسجل بحري في كل التخصصات (ربان سفينة ساحلية، ميكانيكي بواخر وبحارة مؤهلين)، موزعين كما يلي :

- **ميناء دلس : 2 923** بحار مسجل منهم (**198** ربان، **98** ميكانيكي و **2 627** بحار).
- **ميناء زموري : 2 490** بحار مسجل منهم ( **147** ربان، **118** ميكانيكي و **2 225** بحار).

**توزيع عدد المبحرين حسب نوع المهنة و الميناء :** خلال سنة 2021، قدر عدد المبحرين الناشطين بـ **1 960** منهم :

- **1063 (54%)** من المبحرين ناشطين في ميناء زموري.
- **669 (34%)** من المبحرين ناشطين في ميناء دلس.
- **228 (12%)** من المبحرين ناشطين في ميناء جنات.

**الفرع الثالث: البنى الأساسية للصيد :** تعتبر ولاية بومرداس رائدة في مجال البنى الأساسية للصيد، حيث تمكنت من تغطية الاحتياجات المحلية و تلبية طلبات خارج الولاية في بعض التخصصات على غرار صناعة و صيانة السفن، صناعة أدوات ومعدات الصيد البحري و التزويد بالثلج.

**الجدول رقم: 01: أهم البنى الأساسية للصيد المتواجدة على مستوى الولاية إلى غاية 31 ديسمبر 2021**

| نوع البنية الأساسية | العدد | القدرة | عدد العمال |
|---|---|---|---|
| ورشات إصلاح و صيانة السفن | 08 | 100 سفينة/السنة | 161 |
| ورشات صناعة أدوات ومعدات الصيد البحري | 02 | 1 500 000 وحدة /السنة<br>1 500 متر/ اليوم | 41 |
| نقاط بيع أدوات ومعدات الصيد البحري وتربية المائيات | 31 | 350 وحدة/ | 81 |
| وحدات تحويل المنتجات | 02 | 7,50 طن/اليوم | / |
| غرف التبريد | 27 | 13 773 $م^3$ | 52 |
| مخازن مبردة أو مجمدة للمنتجات السمكية | 04 | 688 $م^3$ | / |
| مصنع ثلج | 16 | 88,50 طن/اليوم | 17 |
| شاحنات التبريد | 66 | 1 001 $م^3$ | 78 |
| محطات التزويد بالوقود | 02 | 140 000 لتر/السنة | 04 |
| **المجموع** | **158** | | **434** |

**المصدر : وثائق من المديرية**

**خلال سنة 2021، سجلنا تطور في عدد ورشات إصلاح و صيانة السفن (+ ورشة) مقارنة مع السنة الماضية.**

* إدراج عميات توزيع العقار لفائدة الورشات كل من شركة SARL CORENAV توسيع من 4280$م^2$ الى 6680 $م^2$، اي مساحة توسعة تقدر بـ 2400 $م^2$ بميناء زموري كما استفادت شركة SARL MARINA من مساحة 1000 م $^2$ بميناء جنات و شركة SARL CMND تابعة لـ سعيدي عبد الحكيم استفادت من عقار مساحته 1500 م $^2$ بميناء دلس

**المطلب الثالث: المنشآت القاعدية البحرية**

**الفرع الأول: ميناء دلس:** عملية جرف حوض الميناء متوقفة (تنقية حوض الميناء) تحت إشراف قطاع الأشغال العمومية

- مخطط الرسو للسفن و القوارب الصيدية في اللماسات الاخيرة
- عدم وجود جرس للإنذار
- الشروع في إنجاز موزع ثاني لمحطة البنزين بالميناء
- الشروع في منح وعاء عقاري بالميناء لصالح مؤسسة بناء وإصلاح السفن
- عدم تعيين مخطط داخلي لأمن وحماية الميناء
- وجود نظام مكافحة الحرائق خارج الخدمة
- وضع مخطط دخول والخروج للميناء
- غياب نظام مراقبة رقمية (عدم وجود كمرات مراقبة بالميناء)
- عدم وجود مولد كهربائي يشغل الإنارة في حال إنقطاع التيار الكهربائي
- غياب عملية تهيئة وتوسعة و تحديث الميناء مع تهيئة الحوض
- تخصيص رصيف لإنزال المنتجات الصيدية
- يجب إنشاء أرصفة عائمة لتخفيف الضغط
- حوض الميناء مملوء بقوارب الصيد و النزهة
- وجود 40 مخزن وملاجئ لصيادين منجزة من قبل البلدية و المخازن الأخرى مشيدة بطريقة غير رسمية
- غياب هيكل لبيع الأسماك بالجملة (تنظيم تسويق الأسماك) **مع وجود قطعة مختارة (عملية مركزية مجمدة)**
- غياب هيكل موجه لخياطة و ترقيع شباك الصيد **(عملية مجمدة)**
- غياب رافع السفن من أجل وضعها على الحوض الجاف و /أو في الماء للسفن
- تهيئة المخرج الثانوي للميناء (مغلق من قبل EPAL)
- عدم تهيئة **الواد (واد تيزة)** المحاذي للميناء والمتسبب في نسبة هامة من ترمل مدخل الميناء
- عدم وجود برج مراقبة مختلط لتسهيل عمليات التفتيش و المراقبة

يجب إنجاز دورات المياه

**الفرع الثاني: ميناء جنات:** إنجاز مقر لصالح حراس الشواطئ (أرضية مختارة)

- الشروع في عملية إنجاز الإنارة بالميناء
- الشروع في إنجاز مأخذ للكهرباء
- إكمال عملية إنجاز جدار الإحاطة للميناء
- إنجاز الضوء الأخضر للميناء من قبل ONSM
- /باشرت عملية إنجاز الأرصفة العائمة بالميناء
- الشروع في عملية منح وعاء عقاري بالميناء لمؤسسة بناء وإصلاح السفن الصيدية
- القيام بعملية تهيئة الميناء
- غياب نظام مراقبة رقمية (عدم وجود كمرات مراقبة بالميناء)
- عدم وجود محطة التزود بالوقود( **ارضية مختارة** )
- عدم وجود محارس بالميناء إلا المدخل
- لا يوجد مخطط داخلي لأمن وحماية الميناء
- عدم وجود جرس للإنذار
- تعزيز أمني خلال عملية خروج السفن الصيدية وعند إنزال المنتج الصيدي
- إنجاز و توصيل الشبكات (الماء الكهرباء وشبكات التطهير)
- غياب مخطط السير و الحركة داخل الميناء
- إستغلال مع وضع في الخدمة الفعلية لمسمكة البيع بالجملة
- عدم وجود مهاجع ومخازن الصيادين
- إنجاز مستودع لخياطة و ترقيع الشباك الصيدية **(عملية مجمدة)**
- عدم تجهيزالسطح المائل بالملفاف treuil
- عدم وجود مولد كهربائي يشغل الإنارة في حال إنقطاع التيار الكهربائي
- رفع السفن الغارقة في حوض الميناء
- يجب رفع الرمال المتراكمة في الناحية الجنوبية الغربية للميناء
- صيانة الكاسر الشمالي مع رفع الرمال المتراكمة من خلال النشاط البحري

- يجب إنجاز وضع في الخدمة لوحدة طب عمل لرجال البحر
- يجب رفع الصخرة الموجودة بحوض الميناء
- يجب تسجيل عملية إنجاز حوض لسفن النزهة من الجهة الجنوبية الغربية بكل مواصفات الأرصفة الترفيهية وأخذ بعين الإعتبار المرافق والملحقات الترفيهية من سلسلة مطاعم وغيرها و تدوير عجلة الإستثمار مع فصله عن نشاط الصيد البحري.

**الفرع الثالث: ميناء زموري:** مخطط الرسو تم الموافقة عليه و تم تجسيده

- يجب جرف مدخل الميناء بسبب ترمل وبشكل دوري
- منح وعاء عقاري لتوسعة نشاط مؤسسة بالميناء لبناء وإصلاح السفن
- الميناء في حاجة لعملية تهيئة وتوسعة من أجل رفع طاقة الإستيعاب و الإستجابة لمخططات التنمية المحلية و الوطنية ومواكبة التطورات الحاصلة
- إنجاز و إكمال الجدار الإحاطة لحماية للميناء خاصة من الجهة الشمالية الشرقية و الشمالية الغربية
- إستغلال مع وضع في الخدمة الفعلية لمسمكة البيع بالجملة الشهيد أولاد أعمر
- إ تعزيز أمني خلال عملية خروج السفن الصيدية وعند إنزال المنتج الصيدي
- نشاء مخازن (مهاجع) للصيادين مع هدم القديمة الغير صالحة للإستغلال وغلق باب سوء إستغلالها في أنشطة إنحرافية ولربح مساحتها مع إنجاز مجمع للبحارة
- تزفيت المنطقة الشمالية الغربية للميناء (جهة شركة كورياف SARL CORENAV)
- يجب تقوية الإنارة عند رصيف إنزال المنتجات الصيدية
- يجب تطهير وجرف حواف الأرصفة مع حوض الميناء
- عدم تعيين مخطط داخلي لأمن وحماية الميناء
- عدم وجود خطوط إتصال ثابت إلا في إدارة الميناء
- إنجاز مستودع لخياطة وترقيع الشباك الصيدي **(عملية مجمدة)**
- عدم وجود جرس للإنذار
- وجود نظام مكافحة الحرائق خارج الخدمة
- عدم وجود محارس بالميناء إلا المدخل

- غياب نظام مراقبة رقمية (عدم وجود كمرات مراقبة بالميناء)
- الميناء في حاجة لعملية إنجاز شبكة الصرف الصحي
- تعزيز أرصفة الميناء بدفاعات الرسو défonces d'accostage
- الميناء بحاجة إلى إنهاء عمل تحديد محيط الحماية للميناء ويحدد محيطه وتقنينه
- منح المساحات الغير مستغلة للمستثمرين الجادين مع إنشاء لجنة ولائية لمنح و/أو فسخ إمتياز لإستغلال مساحة بالميناء
- يجب تجديد مربط الحبال BOLLARD QUAI
- عدم وجود مولد كهربائي يشغل الإنارة في حال إنقطاع التيار الكهربائي
- تخصيص رصيف لإستغلاله في نشاط تربية المائيات ، النزهة و تنشيط النقل البحري (مثلا إنشاء خط تامنتيفوست زموري البحري)
- إنجاز وحدة لطب العمل و طب الأسنان خاصة بالبحارة

**الفرع الرابع: ملجأ القوس:** نهاية الدراسة الخاصة بالملجأ

- مشروع مجمد
- إنجاز أشغال تهيئة الملجأ من قبل الصيادين (عملية التويزة) مع مساندة من السلطات وعليه يجب رفع التجميد عن المشروع كضرورة قصوى لتهيئته وفك المعاناة عن الصيادين.

**الفرع الخامس: إنجاز شاطئ الرسو ببودواو البحري**

– **الوضعية الحالية للمشروع:** المشروع في حالة توقف (فسخ من طرف صاحب المشروع "وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية سابقا " مع مؤسسة الإنجاز EURL EGTPBM بسب التأخر المتراكم في آجال و مواعيد الإنجاز و تجهيز شاطئ الرسو). العملية الآن مجمدة و سيتمإختيار مؤسسة الإنجاز في حالة رفع التجميد عن العملية. كما تم إقتراح تحويله إلى ملجأ للصيد أو النزهة.

– **تحسين ضروف عمل الصيادين:** القيام بعملية ولائية من قبل لجنة الولائية بشهر جانفي 2021 لإحصاء كل القوارب الموجودة بالشريط الساحلي للولاية و تم الوصول الى ما يلي:

- إنجاز دورات المياه بكل من مينائي دلس و زموري البحري و جنات
- تجسيد مخطط الرسو بكل من منائي دلس وزموري
- تقوية الإنارة بكل من موانئ : دلس و زموري البحري وجنات

- تزفيت أرضية مينائي دلس و زموري البحري
- توفير طب العمل لفائدة البحارة بكل من مينائي دلس و زموري البحري
- إنجاز و وضع في الخدمة لوحدة الحماية المدنية بزموري البحري
- دخول ميناء جنات حيز الخدمة
- دخول ملجأ القوص حيز الإستغلال من قبل صيادي المنطقة وتكوين جمعية
- القيام بحملات تلقيح للبحارة ضد جائحة كورونا
- إنجاز مأخذ للكهرباء بميناء جنات
- إستغلال مسمكة جنات
- إنجاز موزع ثاني لمحطة البنزين بدلس
- تسهيل الحصول على تراخيص إستبدال السفن والقوارب المهترئة والغير قابلة للملاحة مع شطبها وترخص للإستبدالها بسفن وقوارب جديدة

**الفرع السادس: الراحة البيولوجية:**

**1- منع الصيد بالشباك الجياب داخل منطقة 03 اميال بحرية :**

خلا فترة الراحة البيولوجية الممتدة من الفاتح من شهر جوان إلى غاية 30سبتمبر من كل عام (القرار المؤرخ في 29افريل2020 .المادة 05 المعدل والمتمم للقرار المؤرخ في 24 افريل 2004) تم تسجيل إحترام القوانين في منطقة الصيد التي تقع داخل الأميال البحرية الثلاثة (03) (انطلاقا من الخطوط المرجعية) فيما يخص مادة الراحة البيولوجية في جل مناطق الصيد البحري لولاية بومرداس .

**2-منع صيد سمك أبو سيف الطويل:**

خلال الفترة الراحة البيولوجية لأبو سيف الطويل (القرار المؤرخ في 25فبراير2018.المادة 02 «01 جانفي الى غاية 31 مارس من كل سنة) الخلية المسؤولة عن متابعة الراحة البيولوجية في الموانئ الثلاث للولاية سجلت احترام تام للقرار و لم يتم تسجيل أي مخالفة من طرف المحطات البحرية أو الصيدية خلال هذه الفترة .

**3-منع صيد خيار البحر:**

خلال فترة الغلق لصيد وقنص خيار البحر le concombre de mer حسب القرار المؤرخ في 03-06-2019 محدد لفترة الغلق لصيد خيار البحري في المياه الخاضعة للقضاء الوطني لم نسجل أي مخالفة في هذا الصدد.

## المبحث الثاني: دور الثروة السمكية في تحقيق التنمية المحلية

تعد الثروة السمكية من الثروات التي تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المحلية من خلال زيادة الإنتاجية و تسويقها و كذلك تميزها بالتنوع الشكلي بالاضافة الى تحديد الأسعار و دراستها و توزيعها في الأسواق المحلية و الأجنبية.

### المطلب الأول: الإنتاج السمكي المحصل

❖ **الفرع الأول: الإنتاج السمكي:** يعتبر إنتاج الصيد البحري وتربية المائيات من أهم المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها من أجل التنويع الاقتصادي والمشاركة في التنمية الوطنية، من خلال رفع الحصة الغذائية للفرد والتي تبقى في مستويات مقبولة على الولايات الساحلية (منها بومرداس) و القريبة من السواحل، وتتجاوز الحصة الغذائية الموصى بها من طرف المنظمة العالمية للتغذية، كما تحتل ولاية بومرداس مرتبة ضمن الخمسة (05) الأوائل على المستوى الوطني.

**1 – الإنتاج السمكي حسب المهنة** : سفن الجياب =**338طن(06%)**، سفن السردين =**4633 طن (90%)**، سفن المهنة الصغيرة = **194طن(04%)**.

**2 – الإنتاج السمكي حسب الميناء** : دلس = **762 2طن (53%)**، زموري = **222 2طن (43%)**، جنات = **181طن (04%)**.

**3 – الإنتاج السمكي حسب الأصناف** :السمك الأزرق =**841 4 طن (94%)**، السمك الأبيض = **245 طن (05%)**، القشريات و الرخويات =**79طن (01%)**.

**4 – إنتاج الصيد البحري الكلي** :إنتاج الصيد البحري الكلي = **165 5 طن**

❖ **الفرع الثاني: مقارنة نشاط الصيد البحري بين سنتي 2020 و 2021**

**1 – المسجلين البحريين** : خلال سنة 2021، بلغ عدد المسجلين البحريين **413 5** مسجل.

**عدد المسجلين البحريين سجل ارتفاعا قدره 419 (08%) مقارنة مع السنة الماضية.**

**2 – البحارة المبحرين** : خلال سنة 2021، سجلنا **1960** صياد مبحر (كل الأصناف).

عدد المبحرين الناشطين سجل ارتفاعا قدره 295 (18%) صياد مبحر مقارنة مع الشهر الماضي. هذا راجع أساسا إلى عودة نشاط الصيادين بعدما كان متذبذب بسبب وباء كورونا (كوفيد-19).

**الجدول رقم 02 : الأسطول البحري المسجل :**

| نوع / المهنة / السنة | سفن الجياب | سفن صيد السردين | سفن صيد حرفي صغير | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| سنة **2020** | **17** | **156** | **467** | **640** |
| سنة **2021** | **21** | **161** | **475** | **657** |
| **الفرق** | **+04** | **+05** | **+08** | **+17** |

**المصدر : وثائق من المديرية**

**المطلب الثاني: التسويق السمكي** : في إطار تحسين مسار تسويق المنتجات الصيدية، إقترحت مديرية الصيد البحري و تربية المائيات على المجالس الشعبية البلدية إنشاء نقاط البيع السمكي في برنامج مخطط البلدي للتنمية، و هذا يدخل في إطار التسيير الأفضل لعملية البيع وكذا الحفظ الجيد للمنتوج السمكي.

حاليا توجد ستة عشر **(16)** وحدة لإنتاج الثلج (**06** بدلس، **05** بزموري ،**04** بجنات و**01** ببومرداس).

**الفرع الأول: الأسعار المسجلة خلال سنة 2021** : عرف سعر الأسماك كل الأصناف إرتفاعا من شهر جانفي إلى أفريل متبوع بانخفاض محسوس من شهر ماي إلى شهر سبتمبر، ثم ارتفع مرة أخرى خلال الثلاثي الأخير من نفس السنة.

أما فيما يخص الأسماك الزرقاء (السردين، الأنشوفة، اللاتشة .....) التي تمثل **94%** من الإنتاج الكلي، سجلنا الأسعار التالية عند الاستهلاك:

– فترة ندرة الإنتاج (من شهر جانفي إلى أفريل و من شهر أكتوبر إلى ديسمبر)، الأسعار تراوحت بين **500 و 700 دج/كلغ**.

– فترة وفرة الإنتاج (من شهر ماي إلى شهر سبتمبر)، الأسعار تراوحت بين **200 و 350 دج/كلغ**.

**الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في إرتفاع الأسعار :**

– الإختلال بين العرض و الطلب (العرض أقل بكثير من الطلب)، هذه الحالة تخص فقط السمك الطازج.

– طول مسار توزيع الموارد الصيدية (كثرة الوسطاء).

– ندرة الإنتاج (فترة نهاية فصل الخريف إلى غاية نهاية فصل الشتاء).

**المطلب الثالث: المؤشرات الإقتصادية و الإجتماعية:** المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية لقطاع الصيد البحري، توصف حالة المعطيات الإحصائية لتطور الهياكل الأساسية للصيد، المنشآت القاعدية المرتبطة بتطوير قطاع الصيد وكذا مختلف الأدوات التي تساعد على الإنتاج مثل الأسطول البحري، المسجلين البحريين، التكوين ...الخ.

هذه المؤشرات هدفها الأساسي هو تحديد عتبة تنمية القطاع بصفة عامة وتقييم مناصب الشغل المستحدثة من خلال الاستثمار.

بما أن قطاع الصيد البحري هو قطاع منتج ويساهم بشكل فعال في الاقتصاد الوطني، أصبح من الضروري حساب بعض المؤشرات والنسب الأكثر دلالة للوقوف علي ايجابيات القطاع ويتم تثمينها وتحسينها، كما يجب تدارك النقائص المسجلة في المستقبل.

**الجدول رقم 03 : المؤشرات الإجتماعية الإقتصادية:**

| مؤشرات الصيد | الوحدة | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|
| الإنتاج الصيدي | طن/السنة | 5 762 | 5 165 |
| إنتاج تربية المائيات | طن/السنة | 8,7 | 14,5 |
| الإنتاج الكلي للولاية | طن/السنة | 5 771 | 5 179,5 |
| نسبة الزيادة السنوية للإنتاج | % | - 01% | - 10% |
| الحصة الغذائية | كلغ/الفرد/السنة | 5,00 | 4,60 |
| الإنتاجية المتوسطة للبحارة | كلغ/ بحار /شهر | 286 | 220 |
| أسطول الصيد | عدد | 640 | 657 |
| الخرجات | عدد | 25 681 | 24 882 |
| المسجلين البحريين | عدد | 4 994 | 5 413 |
| البحارة المبحرين | عدد | 1 665 | 1 960 |
| التكوين | عدد | 210 | 596 |
| اليد العاملة الشاغلة | منصب | 50 | 71 |
| حجم التبريد | $م^3$ | 15 462 | 15 462 |

**المصدر : وثائق من المديرية**

كما يعتبر قطاع الصيد البحري على مستوى الولاية من القطاعات المهمة من ناحية إنشاء مناصب العمل، لهذا الشأن، سجلنا **7 096** منصب إلى غاية 31 ديسمبر 2021 بزيادة **71** منصب جديد (مباشرو غير مباشر) خلال سنة 2021 .

مجموع العمال الناشطين في قطاع الصيد البحري و تربية المائيات ينقسم كما يلي :

- ✓ **5 190** بحار
- ✓ **884** تاجر
- ✓ **838** عامل في ورشات بناء السفن الصيد وفروع أخرى للصيد البحري
- ✓ **184** عامل في شعبة تربية المائيات (البحرية و القارية)

## المبحث الثالث : دور تربية المائيات في تحقيق التنمية المحلية

يعد دور تربية المائيات من من الأدوار الهامة التي تساهم في تحقيق التنمية المحلية من خلال المشاريع المنجزة و الأنشطة الفعالة و تعزيز الشراكة بين القطاع المحلي و الشركات الأجنبية من حيث السير الحسن للمؤسسات و دفع عجلة التنمية في مجال تربية المائيات.

**المطلب الأول: المشاريع المنجزة:** درست اللجنة المحلية المكلفة بمنح امتياز لتربية المائيات منذ إنشائها إلى اليوم **(52 )** ملفا، و تحرير **( 28)** عقد امتياز من طرف مصالح أملاك الدولة لولاية بومرداس.

شرعت المديرية بعد موافقة اللجنة المحلية بالتعاون مع إدارة أملاك الدولة فيما يخص المشاريع التي لم يتم تجسيدها وفقا لما ينص علية دفتر الشروط، بمباشرة الإجراءات الإدارية المتعلقة بإلغاء عقود الامتياز. حيث تم الغاء **(27 )** ترخيص مسبق لمنح الامتياز بعد اعذار و اشعار المعنيين.

في 2021 تم انجاز **05** مشاريع لتربية القاروس والقاجوج في الاقفاص العائمة، ليبلغ العدد الكلي للمشاريع المنجزة **( 06)** مشاريع على مستوى الولاية.

**الفرع الأول: عدد ملفات تربية المائيات المدروسة المطالبة بحق الامتياز:** خلال عام 2021، تحصلت أربعة **(04)** ملفات على موافقة اللجنة المحلية المكلفة بمنح الامتياز لإنشاء مشاريع تربية المائيات

**الجدول رقم 04 : عدد مشاريع تربية المائيات المطالبة بحق الامتياز**

خلال عام 2021، تلقت مديرية الصيد وتربية المائيات، **(05)** طلبات لمنح الامتياز لإنشاء مؤسسة لتربية المائيات.

| الرقم | إسم المشروع | الموقع | حالة تقدم المشروع |
|---|---|---|---|
| 01 | مشروع مزدوج لتربية القجوج و الجمبري (SARL BMD PECHE) بسعة 125 طن جمبري و 600 طن من القجوج و ذئب البحر | الصغيرات بلدية الثنية | ➢ تحصل على رخصة البناء<br>➢ إنجاز الجدار الخارجي للمشروع<br>➢ الأحواض الخاصة بتربية الجمبري أنجزت بنسبة 35%.<br>➢ حاليا أشغال انجاز المشروع متوقفة منذ 2019.<br>➢ البحث عن طرق للتمويل من طرف المستثمر |
| 02 | مشروع تربية سمك البلطي بسد واد شندر (100 طن) | الناصرية | ➢ تنصيب ثمانية (08) أقفاص عائمة في الماء.<br>➢ المشروع متوقف نضرا لانخفاض مستوى مياه السد |

**المصدر : وثائق من المديرية**

**الفرع الثاني: المشاريع المنجزة**

**1- مزرعة تربية المحار (دراج جهيد) بالصغيرات** بسعة إنتاج تقدر بـ **120 طن** سنويا

تنصيب ثلاثة **(03)** سلاسل شبكية بطول **300** متر في.

انطلق المشروع في مرحلة الاستغلال في شهر أكتوبر 2020.

و قد تم رفض طلب صاحب المشروع للحصول على التمويل لعدم توفر الضمانات الكافية

**2- مزرعة تربية القاجوج و ذئب البحر في الاقفاص العائمة «EURL OUAHIB AQUACULTUR »**

في شهر اوت 2020, تم تنصيب عشرة **(10)** اقفاص عائمة بقطر **30 م** على مساحة تمتد إلى **30** هكتار في عرض البحر.

واستفاد صاحب المشروع من شهادة التأهيل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لتنمية وتطوير الصيد البحري وتربية المائيات.

و قد تمت الموافقة البنكية لتمويل هذا المشروع في اطار منح قروض الاستغلال.

و من المنتظر ان يدخل في مرحلة الانتاج بحلول شهر أفريل 2022.

و خرجة ميدانية يوم 2022/01/03 على مستوى منطقة جنات للمعاينة حالة الاقفاص العائمة التابعة لهذه المؤسسة.

**3- مزرعة تربية القاجوج و ذئب البحر في الاقفاص العائمة « SARL AQUA-ROCHER »**

وهو مشروع لتربية القجوج و ذئب البحر في أقفاص عائمة، ويغطي مساحة **30** هكتار.

يبلغ الإنتاج المتوقع **720 طنًا** سنويًا من القاجوج وذاب البحر.

تم تركيب أربعة **(04)** أقفاص بقطر **30 م** في المنطقة البحرية بزموري و استزراعها بحوالي **000 1140** من اصبعيات سمك القجوج.

**4- مزرعة تربية القجوج و ذئب البحر البحر في الاقفاص العائمة SARL BOUMERDES » FISH COMPANY»**

بقع بمنطقة زموري البحري و يتربع على مساحة بحرية تقدر بـ **30** هكتار.

دخل هذا المشروع في مرحلة الانتاج في شهر اكتوبر 2021.

و من المتوقع ان يصل معدل الانتاج الى **720** طنًا سنويًا من اسماك القجوج وذاب البحر.

في شهر اكتوبر 2021 ،تم استزراع أربعة **(04)** اقفاص عائمة بـ **11400000** من صغار سمك القجوج.

كما تحصل على الموافقة البنكية لتمويل المشروع في اطار منح قروض الاستغلال.

**5- مزرعة تربية القجوج وذئب البحر في الاقفاص العائمة « SARL OFFSHOR FARM »**

يقع بمنطقة نشاطات تربية المائيات لجنات و يمتد على مساحة بحرية تقدر بـ **30** هكتار.

في شهر ماي 2021, تم تنصيب ثماني **(08)** اقفاص عائمة بقطر **30 م.**

وتحصل صاحب المشروع على شهادة التأهيل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لتنمية وتطوير الصيد البحري وتربية المائيات.

**6- مزرعة تربية القجوج وذئب البحر في الاقفاص العائمة « SARL PROMOSING INDUSTRY FOR AQUACULTUR »**

يغطي مساحة **30** هكتار في البحر. يبلغ الإنتاج المتوقع **720** طنًا سنويًا.

في شهر ديسمبر 2020, تم تركيب أربعة **(04)** أقفاص عائمة بقطر **30 م** في المنطقة البحرية بجنات.

واستفاد على الموافقة البنكية لتمويل المشروع في اطار منح قروض الاستغلال.

و من المنتظر ان يدخل في مرحلة الإنتاج بحلول شهر أفريل 2022

**7- مشروع تربية القجوج و ذئب البحر في الأحواض "SPA/ONDPA"**

يتكون هذا المشروع من **26** حوض لتربية صغار الأسماك و **36** حوض للتسمين، بسعة إنتاج تقدر بـ **1600** طن/سنة، انطلقت المزرعة في الإنتاج سنة 2009 الى غاية 2016، اين شهدت فترة اعادة الهيكلة، اضافة الى تهيئة قنوات ضخ المياه وتوصيلها بالأحواض .

**8- مفرخة الأسماك بلعيد بالثنية Eurl aquaculture belaid**

تتكون المفرخة من أربع أحواض لتأقلم الفحول، و أربع أحواض للتكاثر من الصمغ الاصطناعي، إضافة إلى أحواض صغيرة للتكاثر والتفقيس الشبه طبيعي للبيوض.

و يتمثل نشاط المفرخة في إنتاج أسماك المياه العذبة المتمثلة في اصبعيات سمك البلطي الموجهة للتسمين.

**الفرع الرابع: إدماج تربية المائيات مع الفلاحة**

**1- مشروع بلعيد بقورصو:** يتكون مشروع تربية المائيات المدمجة مع الفلاحة بقورصو من أربعة **(04)** أحواض ذوي قطر **08 م** ، حوضين ذوي سعة **625 م$^3$ و 900 م$^3$** و حاليا يتم تهيئة مبنى شبه جاهز للأحواض الداخلية، أين تم إنجاز أربعة **(04)** أحواض دائرية ذات قطر **4 م** حاليا يوجد **500** فحول و **1000** سمكة ما بين **5 سم** إلى **10 سم** بإضافة إلى **15000** بلعوط من سمك تيلابيا (البلطي الأحمر).

قدرة الإنتاج المتوقعة هي **80** طن سنويا.

**2- استزراع أحواض الفلاحين :** تنفيذ لورقة الطريق القطاعية لوزارة الصيد البحري و المنتجات الصيدية لاسيما في شقه المتعلق بالتربية السمكية المدمجة مع الفلاحة ، قامت مديرية الصيد البحري و تربية المائيات لولاية بومرداس بالتنسيق مع السيد قهواجي الصادق حلال سنة 2021، باستزراع **35** حوض سقي الفلاحين بـ **344** فحل من سمك الكاراسان ،الشبوطالعادي و **410** من صغار اسماك و القمبوزيا موزعة على **15** بلدية عبر اقليم الولاية ،.

**الفرع الخامس: الصيد القاري:** نظرا لانخفاض نسبة منسوب مياه السدود و حفاظا على الثروة السمكية قامت مديرية الصيد البحري تربية المائيات بمنح **14** رخصة للصيد الاحترازي على مستوى كل من سد قدارة ببودواو **(08)**، سد الحميز بالاربعطاش **(02)**، الحاجز المائى واد شندر بالناصرية **(01)** و واد عمارة بجنات **(01)** لسنة 2021.

**الجدول رقم 05 : حصيلة إنتاج تربية المائيات**

بلغ انتاج تربية المائيات خلال سنة 2021 ، **14.499 طن** من الصيد الاحترازي على مستوى سدود الولاية و الحواجز المائية.

| المجال | الانتاج (طن) |
|---|---|
| تربية المائيات البحرية | 00 |
| تربية المائيات القارية | 00 |
| الصيد القاري (الاحترازي) | 14.499 |
| إدماج تربية المائيات مع الفلاحة | 00 |
| **المجموع** | **14.499** |

**المصدر : وثائق من المديرية**

**المطلب الثاني: النشاطات المتنوعة على مستوى الولاية**

**الفرع الأول: النشاطات المتنوعة**

❖ **متابعة التكوين:** في إطار عملية تكوين الأقسام بحري مؤهل، قامت الغرفة الولائية للصيد البحري و تربية المائيات بالتعاون مع مديرية الصيد البحري و الموارد الصيدية و المعهد الوطني المتخصص في الصيد البحري و تربية المائيات بتكوين **3 848** متربص إلى يومنا هذا.
خلال سنة 2021، تم تكوين **596** متربص (**419** فرع بحار و **177** فرع كفاءة في الصيد).

**الجدول رقم 06 : نشاط طب العمل :**

| الميناء | مقر المكتب الطبي | أيام الاستقبال | إسم الطبيب | عدد البحارة الذي تم فحصهم |
|---|---|---|---|---|
| **زموري و دلس** | المحطة البحرية لزموري و دلس | الأحد، الإثنين، الثلاثاء، الأربعاء و الخميس | د. جلواحي<br>د. بلعيد | **587** |

**المصدر : وثائق من المديرية**

**الجدول رقم 07 – عدد الملفات التي تم دراستها من طرف CNAS خلال سنة 2021 :**

| العملية | زموري البحري | دلس و جنات | المجموع |
|---|---|---|---|
| طلب على التأمين | 107 | 96 | 203 |
| طلب الانخراط | 134 | 75 | 209 |
| تصريح حوادث العمل | 00 | 00 | 00 |
| طلب المنحة العائلية | 12 | 13 | 25 |
| طلب بطاقة " الشفا" | 35 | 35 | 70 |
| تحيين بطاقة " الشفا" | 101 | 114 | 215 |
| ملفات التقاعد | 00 | 05 | 05 |
| عدد المراسلين حسب الميناء | 01 | 01 | 02 |
| الوضعية الادارية للمراسلين | DIAP | DIAP | / |
| **المجموع** | **390** | **339** | **729** |

**المصدر : وثائق من المديرية**

عملية تحسيس و مرافقة البحارة تتم على مستوى مقر الغرفة الولائية للصيد البحري و تربية المائيات لولاية بومرداس وكذا مكاتب الغرفة المتواجدة بمحطات الصيد البحري دلس ، زموري و جنات.

**الجدول رقم 08 – الجمعيات المهنية الناشطة في قطاع الصيد البحري لولاية بومرداس :**

| الرقم | إسم الجمعية | تاريخ الترخيص | إسم الرئيس | مجال النشاط | العنوان | الهاتف | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | الدلفين | 2010 | مقراني مراد | البيئة البحرية | دلس بومرداس | 0556765337 | ناشطة |
| 02 | نوتليس | 2012 | العليق حكيم | الغوص | دلس بومرداس | 0796751440 | ناشطة |
| 03 | البركة | 2016 | بوعكراز عبد المجيد | الصيد الحرفي | بودواو البحري | 0552715538 | ناشطة |
| 04 | نجمة البحر | 2011 | دراج جهيد | الغوص البحري | الكرمة بومرداس | 0552463337 | ناشطة |
| 05 | جمعية الحرفي و النزهة | 2020 | بن براهم حميد | الصيد الحرفي | دلس بومرداس (القوس) | 0665991339<br>0798899017 | ناشطة |
| 06 | الرمال الذهبية | 2015 | زياني محي دين | البيئة البحرية + الصيد | جنات بومرداس | | متوقفة |
| 07 | نجمة البحر للغوص | 2019 | علايلية حمزة | الرياضات البحرية و أعماق البحار | جنات بومرداس | 0554236921 | ناشطة |

**المصدر : وثائق من المديرية**

**الفرع الثاني: متابعة و مراقبة النشاطات :**

**1- ميزانية التجهيز**

**الجدول رقم 09 : الوضعية المالية للمشاريع المسجلة الى غاية 2021/12/31**

| اسم ورقم العملية | A.P (ج) | الاستهلاك (دج) | نسبة الاستهلاك | ملاحظة |
|---|---|---|---|---|
| دراسة من أجل بناء سوق البيع بالجملة للأسماك بجنات NK5 412 1 262 135 12 01 | 4 000 000 | 2 700 458,21 | 67,51% | الدراسة الهندسية أنجزت **العملية مغلقة** |
| بناء سوق البيع بالجملة للأسماك بجنات NK5 412 2 262 135 14 01 | 56 000 000 | 39 061 181,95 | 69,75 % | انتهاء أشغال البناء والتجهيز واستلام المشروع. تحويل تسييرها **تقديم ملف غلق العملية** |
| دراسة وتهيئة منطقة النشاطات للصيد البحري وتربية المائيات بزموري NK5 175 3 262 135 14 01 | 400 000 000 | 349 612 599,99 | 87,40% | انتهاء أشغال التهيئة، استلام المشروع وتدشينه. تحويل تسييرها |
| دراسة وانجاز مسمكتين بزموري والكرمة NK5 461 2 262 135 14 01 | 50 000 000 | ,283 4526 6 10 | 53,59% | اكتمال إنجاز مسمكة الكرمة تحويل تسييرها إلى الغرفة الولائية للصيد. مشروع زموري **مجمد** |
| **دراسة وانجاز ثلاثة مستودعات لترقيع وخياطة الشباك NK5 412 3 262 135 14 02** | 90 00 000 | 4 037 086,99 | 4,49% | لدراسات الهندسية أنجزت بالنسبة لجنات وزموري البحري.المشاريع الثلاثة **مجمدة** |
| **تجهيز مقر مديرية الصيد البحري وتربية المائيات NE 5 834 3 262 135 19 01** | 5 000 000 | 4 957 390,5 0 | % 99 | لية أنجزت **تقديم ملف غلق العملية** |

**المصدر : وثائق من المديرية**

**ملاحظة:**

طلب اعتمادات تخليص تقدر بحوالي 000,00 000 49 دج من اجل دفع مستحقات اخر فاتورة في إطار الملحق الأخير، لدفع مستحقات المقاول، الفصل 175.

طلب اعتمادات تخليص تقدر بحوالي 000,00 200 1 دج من اجل دفع مستحقات الفواتير، الفصل 146.

## 1-2 الوضعية الحالية للمشاريع المسجلة في ميزانية التجهيز الى غاية 2021/21/31

أ- **سوق البيع بالجملة للأسماك بجنات:** إنشاء أسواق بيع بالجملة (Halles à marée) على مستوى موانئ الولاية تعد ضرورة حتمية لما لها من فوائد للصيادين وكذا للإدارة المكلفة بالقطاع. فستسمح للصيادين من الحصول على مكان تتوفر فيه كل الشروط اللازمة من حيث النظافة والتخزين لتسويق منتجاتهم. فهذه المنشآت تتوفر على أجنحة مخصصة للبيع، التخزين، التشحين، إلخ، مما سيتسنى للإدارة تأدية واجبها الرقابي من حيث النوعية والكمية للمنتجات وكذا تسيير عملية البيع بشكل منظم.

في هذا الصدد، أنجزت على مستوى ميناء جنات سوق للبيع بالجملة وجهزت بمختلف التجهيزات (غرف التبريد، صناعة الثلج، محرك كهربائي كبير، ...الخ) والتي تسمح بإجراء عمليات البيع بالجملة لمنتجات الصيد البحري في أحسن الظروف.

في إطار الاتفاقية المبرمة بين وزارة الصيد البحري ووزارة النقل تم تحويل هده البناية لفائدة شركة تسيير موانئ الصيد البحري SGPP لاستغلالها كسوق للبيع بالجملة للأسماك.

**ب- مسامك للبيع بالتجزئة:** من أجل توفير منتوج للمستهلك يرقى إلى المعايير المعمول بها في مجال تسويق الأسماك من جهة وتسهيل عملية المتابعة للمنتوج الصيدي فإن إنشاء مسامك للبيع بالتجزئة غاية لا بد منها حيث تم تسجيل عدد من عمليات إنجاز مسامك بعدد من البلديات منها بومرداس (الكرمة) أين تم إنجاز الأشغال فيها وتحويل تسييرها إلى الغرفة الولائية للصيد والتي قامت بكرائها لاحد الخواص، إذ تعتبر هذه المسمكة الأولى من نوعها على مستوى الولاية من حيث الهندسة والتجهيزات التي تتوفر عليها.

ونأمل تعميم إنجاز مسامك على مستوى كل دائرة من قطر الولاية وذلك على حساب المخططات البلدية للتنمية (PCD) وكذا خلق فضاءات ملائمة للبيع ترقى لشروط النظافة.

كما يجدر الذكر انه تمت ملاحظة، فتح عدة مسامك خاصة على مستوى عدة بلديات بالولاية.

**ج- منطقة نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات بزموري:** تم اختيار قطعة أرضية لمنطقة النشاطات بمساحة 20 هكتار في 2010 وإصدار قرار إنشاءها في جانفي 2012. تحصل المشروع على رخصة التجزئة وباشرت مديرية الصيد البحري وتربية المائيات في أشغال التهيئة في جولية 2015 بعد اختيار مؤسسة الإنجاز ومكتب الدراسات المكلف بالمتابعة وكذا المخبر المكلف بالمراقبة، حيث تبلغ كلفة الأشغال بأكثر من 376.000.000,00 دج. المشروع أنجز واستلم وتم تدشينه من طرف السيد الوزير

المنطقة ستحوي على نشاطات عدة ومتنوعة منها: صناعة القوارب وترميمها، صناعة لوازم الصيد من شباك وغيرها، صيانة المحركات، تحويل وتعليب المنتجات السمكية، الخ..... فقد قسمت إلى 46 قطعة أرضية وتم توزيع 25 منها (04 تنازلوا عنها) على المستفيدين لإنشاء مشاريعهم الاستثمارية التي تقدر كلفتهم الإجمالية بأكثر من 3.700.000.000,00 دج والتي ستخلق ما لا يقل عن 1483 منصب شغل مباشر وأخرى غير مباشرة. إضافة إلى ذلك، فقد تم تخصيص 15 قطعة أرضية للمستفيدين من مشاريع تربية المائيات. تحويل تسييرها إلى : .UGZIA/Boumerdès بتاريخ 11 / 08 / 2020 و دلك من اجل تسيير, توجيه و تأطير المستثمرين المتواجدين على مستوى منطقة النشاطات.

**2- التنسيق مع مديرية التجارة**

**2-1 الفرقة المختلطة (تجارة/صيد):** في إطار تحسين ظروف بيع منتجات الصيد البحري تم إنشاء فرقة مختلطة (صيد البحري و تجارة) لمتابعة عملية التسويق للمنتجات السمكية **مقرر رقم ..149.. المؤرخ في ..2021.06.14..المتعلق بإنشاء الفرقة المختلطة تجارة – صيد بحري وتربية المائيات.**

هذه الفرقة متكونة من إطارات قمع الغش لمديرية التجارة وكذا بيطريين ومفتشين للصيد البحري مما سيسمح بالقضاء على البيع الفوضوي لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات

هذه الفرقة المختلطة تنشأ للمراقبة والتفتيش وتتمثل مهام الفرقة المشتركة فيما يلي:

**أ) بعنوان مصالح الرقابة الاقتصادية وقمع الغش:**

- السهر على احترام القواعد المطبقة في مجال حماية المستهلك وقمع الغش.

- السهر على احترام شروط ممارسة الأنشطة التجارية.
- السهر على احترام قواعد المنافسة، الشفافية ونزاهة الممارسات التجارية.
- ضمان مراقبة أسواق منتجات الصيد البحري وتربية المائيات وأماكن الإنتاج، التحويل، الحفظ وتسويق هذه المنتوجات.
- ضمان مراقبة نقاط بيع مواد وتجهيزات الصيد البحري وتربية المائيات.

**ب) بعنوان مصالح الصيد البحري وتربية المائيات:**

- ضمان المراقبة الصحية لأسواق الجملة لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات.
- ضمان المراقبة الصحية لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات على مستوى أماكن الإنتاج، التحويل، الحفظ والتسويق.
- السهر على احترام قواعد الرقابة الصحية المعمول بها على مستوى المؤسسات التي تربط أنشطتها بمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات ومؤسسات صناعة الأغذية الحيوانية وكذلك وسائل نقل الحيوانات ومنتجات الصيد البحري وتربية المائيات.
- السهر على احترام القواعد المرتبطة بالسلامة الصحية لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات وهذا من انتاجها حتى استهلاكها.
- السهر على احترام القواعد المرتبطة بتتبع منتجات الصيد البحري وتربية المائيات.

تتم عملية المراقبة حسب برنامج مسطر من المديريتين والمعاينة من طرف الأعوان وتحرر محاضر معاينة لتحديد المخالفات والإجراءات كل حسب اختصاصه.

ومن خلال التنسيق مع مديرية التجارة تم أخذ إجراءات بهدف محاربة كافة انواع الممارسات غير الشرعية والتي تضر بالثروة السمكية.

**الجدول رقم 10 : خطة عمل الفرق المختلطة (تجارة / صيد بحري)**

| رقم | تعيين الأنشطة | المكان | التاريخ / المدة | الأهداف | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| 01 | الزيارات الميدانية في الموقع | – موانئ الصيد البحري.<br>– وحدات التحويل.<br>– نقاط بيع الأسماك الطازجة.<br>– مصانع التعليب | زيارة كل شهر | – الاقتراب من الفاعلين في القطاع<br>– مراقبة ومتابعة العمليات التجارية لسلسلة توزيع الأسماك الطازجة | هذا البرنامج سينشأ وفقا لالتزامات كل مصلحة (تجارة / صيد بحري) حتى يتم تحديث إمكانات قطاع الصيد البحري وتربية المائيات. |
| 02 | جدولة زيارات عند الانزال في الموانئ | كل موانئ وملاجئ الصيد البحري على مستوى الولاية | زيارة كل ثلاثة أشهر | – تحسيس الصيادين<br>– تحسيس كل الفاعلين في القطاع<br>– تشجيع استخدام الصناديق البلاستيكية<br>– الإبلاغ عن التدابير الجديدة للنظافة والصحة. | المواضيع المقترحة هي التسويق، والتنظيم الصحي، وسلامة الغذاء والنظافة، وجودة المنتج، ومخاطر التسمم. |

**المصدر : وثائق من المديرية**

**مقترحات برنامج لعمليات التفتيش الدورية**

**جدول رقم 11 : خرجات التفتيش والمراقبة للفصل الرابع من سنة 2021**

| التاريخ | الأنشطة | المكان | الملاحظات |
|---|---|---|---|
| أكتوبر | - الحملات التوعوية<br>- توعية الفاعلين في سلسلة توزيع الأسماك الطازجة<br>- تعزيز ممارسات النظافة والصحة الجيدة<br>- الإبلاغ عن التدابير التنظيمية الجديدة (الحجم التجاري, الجودة, الجوانب الصحية) | - اختيار البلديات الساحلية | |
| نوفمبر | - التفتيش والرقابة على هياكل ونقاط البيع | - مسمكة الكرمة<br>- محلات ونقاط البيع عبر بلديات الولاية | |
| ديسمبر | اجتماع تنسيقي لتقييم حصيلة خرجات التفتيش والمراقبة للفصل الرابع وكذا سنة 2021. | | |

**المصدر : وثائق من المديرية**

**3- متابعة الاستثمار**

**أ) فيما يخص منطقة النشاطات بزموري:** في إطار متابعة الاستثمار ومرافقة المستثمرين على مستوى منطقة النشاطات لمهن الصيد البحري وتربية المائيات بزموري، تم عقد اجتماعات عدة وخرجات ميدانية خلال هده السنة وذلك للنظر في النقائص والعراقيل التي تواجهها هذه المنطقة وخاصة المستثمرين :

- متابعة تحيين دفتر شروط منطقة النشاطات لزموري من خلال تغيير تسمية المنطقة الفرعية الرابعة من منطقة الخدمة والإمداد الى منطقة تحويل منتجات تربية المائيات وخدمات، وكذا مناقشة ادراج تغيير التسمية للمنطقة الفرعية الثانية كذلك حتى يتناسبا مع مضمون المرسوم التنفيذي رقم 17-101 المحدد للقوائم السلبية في مختلف أنواع الاستثمارات.

– عقد اجتماعات ومعاينات ميدانية مع الشركة الوطنية للكهرباء والغاز (سونلغاز) من اجل تشغيل محول الكهرباء الموجود على مستوى منطقة النشاطات.

– تحويل مسار المنبع المائي الكائن بوسط منطقة النشاطات الذي يعرقل من جهة الإدارة المسؤولة على تسيير منطقة النشاطات وكدا المستثمرين.

– طلب اعتمادات من اجل استكمال دفع مستحقات الشركة المنجزة لمنطقة النشاطات بزموري.

– منح أحد المستثمرين الخواص " سلموني " رخصة البناء.

**ب) فيما يخص الأسواق الجوارية والمغطاة الغير مستغلة:**

– تم ادراج مديرية الصيد البحري وتربية المائيات كعضو في اللجنة الولائية لاستغلال الأسواق الجوارية والمغطاة الغير مستغلة, قرار رقم 2129/21 المؤرخ في 29 سبتمبر 2021 المتضمن انشاء لجنة ولائية مختصة بتسوية العراقيل و الصعوبات التي توجهها الجماعات المحلية في استغلال الفعلي لأسواق التجزئة المغلقة او غير المستغلة المعدل و المتمم.

– الاتصال بالمهنيين والمستثمرين قصد إمكانية استغلال هذه الأسواق.

– منح هده الأسواق في إطار برنامج مؤسسات تشغيل الشباب (ANGEM ,ANADE).

**ج) فيما يخص اللجنة الولائية المكلفة بمتابعة ورفع القيود التي تعيق دخول المشاريع الاستثمارية حيز الاستغلال**

– تم ادراج مديرية الصيد البحري وتربية المائيات كعضو في اللجنة الولائية المكلفة بمتابعة ورفع القيود التي تعيق دخول المشاريع الاستثمارية حيز الاستغلال, القرار رقم 2309 المؤرخ في 14 أكتوبر 2021 المتضمن انشاء لجنة ولائية مكلفة بمتابعة ورفع القيود التي تعيق دخول المشاريع الاستثمارية حيز الاستغلال.

– عقد اجتماعات دورية مع اعضاء اللجنة، تحت رئاسة السيد الوالي من اجل دراسة ملفات المشاريع الاستثمارية العالقة ومحاولة إيجاد حلول بناءة لنجاح هذه المشاريع.

**4– تسليم شهادة الصيد (certificat de capture):** تم تسليم اثنا عشر (12) شهادة صيد من طرف مديرية الصيد البحري وتربية المائيات في سنة 2021 لـ:–SARL Poissonnerie Bordj» Ménaiel»

**المطلب الثالث: إنجازات مؤسسة تسيير الموانئ على مستوى الولاية**

**إنجازات مؤسسة تسيير موانئ الصيد:**

- وضع مخطط الرسو بميناء زموري ( انتهاء العملية ووضعة حيز الخدمة يوم 05 جوان 2021)
- وضع مخطط الرسو بميناء دلس ( نسبة تقدم الأشغال **95 %)**
- توسيع محطة التزويد بالوقود بميناء دلس مع تركيب مضخة ثانية بالتنسيق مع شركة نفطال و مؤسسة تسيير موانئ الصيد ( نسبة تقدم الاشغال **40 %)**
- جدار تسييج بميناء جنات ( استلم المشروع في بداية السداسي الثاني لسنة 2021)
- وضع مخطط الرسو بميناء جنات ( نسبة تقدم الأشغال **20 %)**
- انطلاق مشروع انجاز الارصفة العائمة لزيادة طاقة الايستعاب للميناء ( نسبة تقدم الاشغال **% 70)**

انطلاق مشروع انجاز الانارة بالميناء ( نسبة تقدم الاشغال **40 %)**

- عملية انجاز ماخذ للكهرباء التي تستعمل من قبل البحارة .

كما جرت اتفاقية بين وزارة الصيد البحري و الوكالة الوطنية للمقاولاتية تنفيذا للإتفاقية المبرمة والقاضية بالتكفل والمرافقة لحاملي المشاريع في مجال الصيد البحري وتربية المائيات وكذا الحرف والنشاطات المرتبطة وذات الصلة وتنفيذا للمقرر رقم 77 المؤرخ في 30-06-2021 يتضمن إنشاء لجنة محلية مكلفة بمرافقة وتأطير المؤسسات المصغرة في مجال الصيد البحري وتربية المائيات، تم عقد عدد من لقاءات للجنة حيث تم القيام بعدد من الأيام التحسسية لفائدة الشباب خاصة المتربصين في مجال الصيد البحري مع إشراك كل من الفاعلين ومنها أجهزة الدعم الأخرى كما تم دراسة ومتابعة ملفين لتذليل الصعوبات.

**خلاصة الفصل:**

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها لتدعيم موضوع بحثنا يمكن القول بأن ولاية بومرداس مؤهلة بأن تكون قطبا هاما لإنتاج الثروة السمكية من خلال استثمار حقيقي في مجال الزراعة السمكية خاصة مشاريع تربية المائيات التي عرفت مؤخرا انطلاقة يشهد لها بأنها ناجحة بالنظر الى التطورات التي عرفها القطاع هيكليا و مؤسستيا، و التي أدت الى تحسين مستوى الإنتاج السمكي، وهو الأمر الذي يعتبر مؤشرا جيدا للقول بأن الخطة التنموية التي وضعت بهدف ترقية القطاع يرتقب لها أن تذر بأثارها الإيجابية على التنمية المحلية للولاية مستقبلا.

# الخاتمة

## الخاتمة:

يعتبر الصيد البحري في الجزائر من أهم المواضيع الحساسة المتداولة في الساحة الإقتصادية و سوق السمك، و يحضى باهتمام كبير من قبل الدولة حيث خصصت في بعض المدن من موانئ لسفن الصيد البحري و كذلك فتحت الشراكة مع اصحاب سفن الصيد من الأجانب، لذلك اعتبر الصيد البحري من الإسهامات الفعالة لإحداث التنمية المحلية

من خلال ما سبق، وبعد دراستنا و تحليلنا لهذا البحث توصلت الدراسة الى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية و كذى اختبار صحة الفرضيات من عدمها:

1- **الفرضية الاولى:** التي كان مضمونها حول نشاط الصيد البحري حيث يتمثل نشاط الصيد البحري في القبض على الأسماك التي تعيش في مجالات مائية بحرية أو إقليمية ايا كانت طبيعة مياهها و هو يشمل الصيد القاري و الصيد في البحر و كذا تربية المائيات، **فرضية صحيحة،** لأن نشاط الصيد يشمل كل الثروات التي تعيش في البحار و المسطحات المائية.

2- **الفرضية الثانية:** التي كان مضمونها حول التنمية المحلية و أبعادها حيث تتجلى أبعاد التنمية المحلية في التمويل المركزي و صناديق الضمان و الهبات و الوصايا كما تتمثل أهدافها في تحقيق التوازن في الإنفاق العام و الرقابة المالية، **فرضية خاطئة،** لأن أبعاد التنمية المحلية تتمثل في البعد الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي و السياسي أما التمويل المركزي و صناديق الضمان و الهبات و الوصايا فهي من محددات التنمية المحلية و ليس من أبعادها.

3- **الفرضية الثالثة:** التي كان مضمونها حول تحقيق التنمية المحلية حيث يتم تحقيق التنمية المحلية من خلال شراكة قطاع الصيد البحري مع مؤسسات أجنبية بالإضافة الى الإستثمار في القطاع من خلال مشاريع تنموية محلية، **فرضية صحيحة،** لأنه من سمات تحقيق التنمية المحلية تعزيز الشراكة بين القطاعات و تشجيع الإشمار و الدعم المتواصل لقطاع الصيد البحري.

لذا توصلنا من خلال عرضنا لحيثيات الدراسة الى مجموعة من النتائج على المستوى النظري و التطبيقي بحيث توصلنا في المستوى النظري الى محاولة الجزائر من خلال مختلف البرامج التنموية المعتمدة للنهوض بقطاع الصيد البحري لأنه يمثل أحد البدائل المطروحة للتنمية المحلية

- يعتبر الصيد البحري نشاط القبض على الأسماك التي تعيش في المجالات المائية البحرية أو الإقليمية

– كما تميز قطاع الصيد البحري بجملة من الخصائص البيئية و المناخية الملائمة التي تؤدي الى تسهيل العملية أكثر

– كما اعتبر الصيد البحري من الأنشطة التي يمارسها الإنسان منذ الأزل

– تحتل الجزائر موقع جيواستراتيجي بامتياز للنشاط الإقتصادي المرتبط بالصيد البحري او التجارة البحرية

– كما تتدخل مجموعة من العوامل المؤثرة في الصيد البحري منها التقنية والطبيعية والقانونية

– تعتبر التنمية المحلية عملية مجتمعية شاملة و متكاملة تهدف الى تحقيق نمو اقتصادي

– كما أن للولاية و البلدية اجتهادات في مجال الصيد البحري بغرض تحقيق التنمية المحلية

– كما ألمحت هذه الدراسة الى جملة المشاكل و المعوقات التي تواجه الصيد البحري و بالتالي تنشيط عملية التنمية المحلية

ومن التوصيات المقدمة لمديرية الصيد البحري والموارد الصيدية لولاية بومرداس نجد :

– منح المزيد من الامتيازات والتسهيلات للمستثمرين المحليين والاجانب بما يتناسب مع اهداف المخططات الوطنية لتنمية قطاع الصيد البحري لولاية بومرداس.

– صياغة مقاربة تشاركية داخلية وخارجية يكون الهدف منها الاستفادة من خيرات البلدان التي يعرف نشاط تربية المائيات فيها تطورا جعله يساهم في انتعاش هذه الدول اقتصاديا واجتماعيا.

– انشاء معاهد متخصصة في مجال تربية المائيات على مستوى ولاية بومرداس ، وابرام اتفاقيات دولية في اطار الدعم التقني والفني الهادف الى اكتساب مهارات خاصة في هذا المجال.

– تفعيل بدائل التمويل الحديثة التي تتناسب مع طبيعة النشاط وتسهيل اجراءات الحصول على التمويل المناسب من البنوك.

وقد تم التطرق في الفصل التطبيقي الى الدراسة الميدانية لمديرية الصيد البحري في ولاية بومرداس فأخذنا عينة الدراسة من بعض الموانئ القديمة و العريقة كميناء دلس..زموري..جنات

إذ كشفت لنا هذه الدراسة الإجراءات المتخذة في إطار الصيد البحري و كذا دور الثروة السمكية في تحقيق التنمية المحلية، كما اعتبرت هذه السواحل ذات نشاطات متنوعة على مستوى الولاية و غيرها لذا ينبغي أخذ هذه الدراسة مرجع لإعداد بحوث أكاديمية اخرى و افاق مستقبلية

**أفاق البحث:**

بعد معالجتنا لهذا الموضوع المتمثل في مساهمة قطاع الصيد البحري في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية بومرداس، قد يلاحظ المطلع لهذا البحث إغفال و قصور فيه، على غرار الدراسات و البحوث العلمية و الأكاديمية نظرا لشساعة الموضوع و تشعبه، لذا لابد من دراسات و أبحاث مكملة لتغطية جوانب الضعف من خلال ما يلي:

-الإستثمار في قطاع الصيد البحري و تربية المائيات

- الإمكانيات المادية والبنية التحتية والأجهزة التقنية

- إصلاح الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية

# قائمة المراجع

**المراجع باللغة العربية**

**اولا: الكتب**

1. جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية و متطلبات الواقع، الجزائر، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع،2014.
2. رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الاسكندرية، ط1، 2011.
3. عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي، الدار الجامعية عين الشمس، مصر، 2001.
4. عمار بوضياف، شرح قانون الولاية،جسور للنشر و التوزيع، الجزائر، 2012.
5. كمال محمد الامين، الوجيز في الجماعات المحلية و الإقليمية، دار بلقيس للنشر و التوزيع، بدون سنة النشر.
6. محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، الجزائر، 2004.
7. مراد حلمي، مالية الهيئات العامة المحلية في البلاد العربية، معهد الدراسات العربية، القاهرة، جمهورية مصر .
8. نوزاد عبد الرحمان، حسن ابراهيم المهندي، عيسى جمعة ابراهيم، مقدمة في اقتصاديات البيئة، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2010

**ثانيا: الرسائل والاطروحات الجامعية**

1. رجراج الزهير، التنمية المحلية في الجزائر–واقع و افاق، أطروحة ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2013.
2. درار نورة و بوتربيات عائشة، الموقع الإستراتيجي و تأثيره على الصيد البحري–ميناء مستغانم نموذجا، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2014.
3. أعمر بوزيد أمحمد، تحليل نشاط الصيد البحري، دراسة اقتصادية قياسية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001–2002.
4. كمال بودانة شعباني، أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، تخصص تنظيم و عمل، 2014.
5. عقون سعاد و اخرون، دليل لأهم مصطلحات التمويل و التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية بومرداس، 2020،تسيير عمومي، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2020.

6. علي زيان محند واعمر، معجم مصطلحات التسيير العمومي،جامعة امحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،ط1.
7. شرقي جوهرة، الحوكمة في الجماعات المحلية واقع و افاق حالة بعض بلديات الجزائر،تخصص تسيير المنظمات، قسم علوم التسيير، جامعة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2018.

**ثالثا: المراسيم والقوانين**

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01-11 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 هـ الموافق ل 3 يوليو 2001، يتعلق بالصيد البحري و تربية المائيات، المادة 02
2. الاستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري و تنمية المائيات
3. وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية، قطاع الصيد البحري في الجزائر، الحاضر و المستقبل 2002.
4. وزارة الصيد البحري و الوارد الصيدية، نظام المرافقة للإستثمار المنتج في شعب الصيد البحري و تربية المائيات، نوفمبر 2013.
5. وثائق من مديرية الصيد البحري و الموارد الصيدية '' بومرداس ''.
6. المادة 2 من القانون 10/11 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 و المتعلق بالبلدية
7. منشور وزاري، وزارة الصيد البحري و الموارد المائية-المخطط التوجيهي لتنمية نشاطات الصيد البحري و تربية المائيات افاق 2025، دار النخلة للنشر و التوزيع،2021

**رابع: المجلات**

1. مواعي بحرية، تواتي خديجة، نشاط الصيد فرصة للإستثمار و إحداث التنمية المحلية-ولاية مستغانم نموذجا-، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18/ العدد 28، جامعة عبد الحميد بن باديس،2022 .

**خامسا: المواقع الالكترونية**

1. www.alraimedia.com
2. www.ml7z.com
3. htt ps://www.aps.dz

**المراجع باللغة الاجنبية**

**1**- Michel Verpeaux Et Autre, Les Collectivites Territoriales Et La Decentralisation, 9 Edition, Paris; La Documentation Francaise, 2016

**الملخص :**

يعالج هذا البحث مساهمة قطاع الصيد البحري في تحقيق التنمية المحلية مع إسقاط ذلك على ولاية بومرداس باعتبارها ولاية ساحلية، بحيث تتميز بتنوع مواردها البحرية، يجعل الولاية تمتلك ثروة سمكية إنتاجية كامنة، و هو الأمر الذي يجعلها تتسم بالخصوصية في مجال الصيد و دافع مميز لتحفيز و تشجيع الاستثمار كآلية لدعم و تعزيز دور قطاع الصيد البحري في تحقيق التنمية المحلية في هذه الولاية .

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على أبرز المؤهلات التي يمتلكها قطاع الصيد لولاية بومرداس و التي يمكن اعتبارها كمرتكزات للاستثمار في نشاط الصيد، ويمكن اعتبارها كعوامل جذب للاستثمار المحلي، الوطني و الأجنبي خاصة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن ولاية بومرداس قد حظيت بالنصيب الأوفر من الاهتمام من طرف السلطات فيما يخص ترقية نشاط الصيد البحري و تعزيز دوره في تحقيق تنمية محلية، حيث لا يمكن إنكار الجهود المبذولة في هذا التوجه، و لكن بالرغم من ذلك لا يزال النقص يعتري اكتمال تحقيق مساعيه المرسومة، و ذلك بسبب وجود بعض المشاكل التي تطرح نفسها و التي تحتاج إلى خطط تكميلية لاحتوائها و معالجتها.

**الكلمات المفتاحية:** الصيد البحري، التنمية المحلية، الموانئ، الثروة السمكية، تربية المائيات

**Summary :**

This research deals with the contribution of the marine fishing sector to achieving local development with the projection of this on the state of Boumerdes as a coastal state, as it is characterized by the diversity of its marine resources, making the state possess a wealth of productive fish, which makes it characterized by privacy in the field of fishing and a distinct motive to stimulate and Encouraging investment as a mechanism to support and enhance the role of the marine fishing sector in achieving local development in this state.

This research aims to shed light on the most prominent qualifications possessed by the fishing sector in the wilaya of Boumerdes, which can be considered as bases for investment in fishing activity, and can be considered as attracting factors for local, national and foreign investment in particular.

The study concluded that the state of Boumerdes has received the most attention from the authorities regarding the promotion of marine fishing activity and the strengthening of its role in achieving local development. Achieving his planned endeavors, due to the presence of some problems that present themselves and that need complementary plans to contain and address them.

**Keywords:** marine fishing, local development, ports, fisheries, aquaculture